مكتبة لسان العرب

الوجيز

في علم التصريف

لأبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري

المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

تحقيق

الدكتور علي حسين البواب

الوجيز

المفتاح

في علم التصريف

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالزقازيق
أ د / الطنطاوي الطنطاوي جبريل

لأبي البركات
عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري
المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

تحقيق
الدكتور علي حسين البواب

دار العلوم
للطباعة والنشر
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين

أما بعد،

فإنَّ علم التصريف ـ أو الصَّرف أحد علوم اللغة العربية، وهو علم جليل القدر، عظيم النفع، يبحث في بِنْيَة الكلمة وهيئتها، ويهتمّ بمُشْتَقات اللغة وصِيَغها، ويُعنى بما يطرأ على الكلمات من تغيير لفظيّ أو معنوي، وما يعتريها من زوائد، وحذف، وتقديم، وتأخير، وتحريك، وتسكين، وإعلال، وإدغام، وغير ذلك.

وقد أدرك علماؤنا القدامى أهمية هذا العلم، فقال عنه الإمام أبو الفتح بن جنّي: «... يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يُؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يُوصَل إلى ذلك إلاّ من طريق

التصريف...»[1] وقال: «... فقد كان من الواجب على مَنْ أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة الصَّرف...»[2].

وقد أُدرِجَت مباحث علم الصرف ضمن المؤلفات النحوية منذ عصور التأليف الأولى، ولكن الصرف استأثر مبكراً بمباحث ومؤلفات مستقلة.

وأُقدِّم هنا كتاباً محقّقاً من كتب الصرف العربي، وهو «الوجيز في علم التصريف» لأبي البركات بن الأنباري، أحد علماء العربية المشهورين، وهو كتاب صغير الحجم، سهل العرض، واضح الأسلوب، وأسوق بين يدي الكتاب حديثاً موجزاً عن المؤلِّف، والكتاب.

□ مؤلِّف الكتاب:

هو أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، المُلقَّب بـ كمال الدين، والكمال.

وُلد بمدينة «الأنبار» على بعد عشرة فراسخ غربي «بغداد» سنة ٥١٣ هـ، وتلقّى علومه الأولية على والده، ثم ارتحل إلى بغداد صبيّاً، فأخذ عن أكابر علمائها مختلف الفنون والمعارف، وكان الإمامان أبو منصور الجواليقي، وأبو السعادات بن الشجري في مقدّمة العلماء الذين تلقّى عليهم علوم اللغة والنحو.

---

(١) المنصف: ١/٢.

(٢) المصدر السابق: ٤.

برز أبو البركات في علوم الشريعة والعربية، وغدا من شيوخ عصره المشار إليهم في فنون الأدب والنحو واللغة، وتصدّر حلقة التدريس، واستفاد منه طلاب العلم في عصره، وظلّ في بغداد إلى أن توفّي سنة ٥٧٧ هـ.

وقد أجمع المؤرخون على صلاح أبي البركات، وحسن سيرته، ونعتوه بـ: الشيخ، العالم، الإمام، الفقيه، الثقة، الصّدوق، الورع، الزاهد، العابد، النحويّ، المُتْقِن(١).

ألّف ابن الأنباري عشرات الكتب في فنون مختلفة، وقد سرد العلماء أسماء عدد من هذه المؤلّفات(٢) وممّا طُبع من مؤلّفات ابن الأنباري:

- أسرار العربية، حقّقه محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧ م.

- الإغراب في جدل الإعراب، حقّقه سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، حقّقه محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، عدّة طبعات.

---

(١) عقد الدكتور رمضان عبد التواب ترجمة وافية لأبي البركات في مقدمة تحقيق كتابه «البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث»، وقد تحدث فيها عن حياته، وشيوخه، وتلاميذه، وصفاته، ومؤلّفاته. كما قام الدكتور محي الدين توفيق بدراسة حياة ابن الأنباري وآثاره وآرائه، في كتابه «ابن الأنباري وكتابه الإنصاف». واكتفيت بهذه الترجمة الموجزة، معتمداً على: إنباه الرواة للقفطي: ٢/١٦٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣/١٣٩، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢/٨٦.

(٢) عدّ الدكتور رمضان عبد التواب من كتب ابن الأنباري أربعة وخمسين، وأشار إلى المطبوع منها والمخطوط ـ مقدّمة البلغة ١٨ ـ ٣٦. كما تحدّث د. محي الدين توفيق عن مؤلّفات ابن الأنباري، وعرّف بالموجود منها مطبوعاً، أو مخطوطاً.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، حقَّقه د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٠ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، حقَّقه د. طه عبد الحميد، القاهرة ١٩٦٩ م.
- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، حقَّقه د. عطية عامر، استوكهولم، ١٩٦٦ م.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، حقَّقه د. رمضان عبد التواب، بيروت ١٩٧١ م.
- لمع الأدلَّة في أصول النحو، حقَّقه سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧ م. (مع الإغراب في مجلد واحد)
- اللُّمعة في صنعة الشعر، حقَّقه عبد الهادي هاشم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد ٣٠، ص ٥٩٠، سنة ١٩٥٥ م.
- الموجز في القوافي، حقَّقه عبد الهادي هاشم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد ٣١، ص ٥٩، سنة ١٩٥٦ م.
- نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، حُقِّق وطُبع مرات.

• • •

□ الوجيز في علم التصريف:

كان ابن الأنباري يهدف إلى وضع كتاب مُيَسَّر في أصول التصريف، على سبيل الاختصار والتخفيف، وقد جعل المؤلف للكتاب مقدمة قصيرة، ثم تعريفاً مختصراً لعلم الصرف، وبعد ذلك ساق موضوعات كتابه في فصول ستة:

خصّص المؤلف الفصل الأول للحديث عن الأبنية المجرّدة للأسماء والأفعال، والثاني للحديث عن حروف الزّيادة، ومواضع كل حرف منها، ثم فصل للحذف القياسيّ وغير القياسيّ، وعقد الفصل الرابع للإبدال، وقد استغرق أكثر من ثلث الكتاب، ثم فصل التغيير بالحركة والسكون، وختم الكتاب بفصل الإدغام.

ويلاحظ أن المؤلف لم يتعرّض لكثير من موضوعات الصرف كالمصادر، والمشتقّات، والتثنية والجموع، والنَّسَب، والتّصغير، وغيرها من موضوعات هذا العلم؛ ذلك أنَّ الكتاب في «أصول التصريف».

عَرَضَ المؤلّف الموضوعات التي بحثها بإيجاز واختصار، وكان يكتفي بإيراد مثال أو أمثلة معدودة للمسألة، وهو لم يذكر أسماء العلماء الذين أفاد منهم، أو آراءهم ـ إلاَّ عند ذكر الخلاف في المحذوف من صيغة «مفعول» المعتلّ العين بين سيبويه والأخفش، كما نقل مثالاً عن الأخفش، ونصّاً عن أبي عمرو، وقراءة نسبها إليه، ونقل بيتاً عن أبي عثمان ذكر فيه حروف الزيادة، كما أن المؤلّف لم يذكر شيئاً من مؤلّفاته أو يحيل عليها.

والمؤلف ساق عدداً من الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية، وكان يكتفي بالقول: قال الله تعالى: «وقد قرىء به»، و«قال الشاعر».

ويتّضح من الكتاب إفادة مؤلّفه من السابقين، وإيراده للأمثلة المذكورة في مؤلّفاتهم، ويكاد يكون كتاب سيبويه، ومؤلّفات ابن جنّى ـ وبخاصة كتاب «التصريف الملوكي»، أكثر الكتب التي أفاد منها أبو البركات، ولا غرابة في ذلك؛ فسيبويه وابن جنّى إمامان لا يُشقّ لهما

غبار، ولا يجهل فضلهما عالم، وقد استفاد منهما المؤلِّفون على مرّ العصور، ولا يزالون.

أما نسبة الكتاب لأبي البركات فواضحة لا لبس فيها، فقد نُسِب إليه في عدد من المصادر[١]، ونقل حاجي خليفة مقدمة الكتاب وهي: «الحمدُ لله على ما أولى من آلائه...»[٢]، وكثير من المسائل التي عرضها المؤلِّف هنا تتوافق نصاً أو معنى مع ما ورد في كتبه الأخرى كالإنصاف، والبيان. وفصل «الإدغام» الذي ورد في هذا الكتاب لا يختلف كثيراً عن نظيره في كتابه «أسرار العربية»، هذا فضلاً عن أنَّ المؤلِّف أحال على هذا الكتاب في كتابه «البيان»[٣].

وقد سمّى العلماء الكتاب «الوجيز في التصريف»، ومقدمة المؤلِّف توحي أنه «الوجيز في أصول التصريف» ولكن كُتِب على الصفحة الأولى من الكتاب «الوجيز في علم التصريف»، وهو العنوان الذي أشار إليه المؤلِّف في كتابه «البيان»[٤]، ولهذا آثرت هذا الأخير الوارد على غلاف المخطوطة، والمشار إليه من المؤلِّف.

---

(١) ذكر السيوطي الكتاب في البغية ٢/٨٧، وحاجي خليفة في كشف الظنون: ٢٠٠٢. وقد ذكر د. رمضان عبد التواب ص٣٦، البلغة، ود. علي النبي توفيق ص٧٥، ٧٦ من كتابه «ابن الأنباري» أن الكتاب ورد ذكره في «الوافي بالوفيات للصفدي، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة، وروضات الجنات للخوانساري».

(٢) كشف الظنون: ٢٠٠٢.

(٣) البيان: ٢/٨٩.

(٤) المصدر السابق.

◻ نسخة الكتاب:

لا يُعْرف للكتاب غير نسخة خطيّة واحدة، وهي تقع ضمن مجموع يضم تسعة من مؤلفات ابن الأنباري[1]، والمجموع تحتفظ به مكتبة «أحمد الثالث» باستانبول في تركيا، تحت رقم ٢٧٢٩، وعنه مصوّرة في معهد المخطوطات، ويحمل كتاب الوجيز رقم ٢٦ صرف. ومن المجموع مصورة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ٤٧٤.

وقد كُتِبَ المجموع بطريقة طريفة: فقد ترك الناسخ فراغاً في أعلى الصفحة، وجانبها، وأسفلها، ووضع خطّين في منتصف الفراغ الجانبي، وهو يبدأ الكتابة وسط الصفحة، فإذا انتهى أخذ يكتب في الفراغات بدءاً من أعلى الصفحة وبخطوط مائلة، ثم يكتب في الفراغ الجانبي إلى منتصفه، فإذا انتهى شرع في الكتابة في النصف السفلي من الفراغ الجانبي، فالفراغ السفلي بخطوط مائلة معاكسة لميلان النصف العلوي[2]. وتزداد الطرافة إذا علمنا أن عدد الأسطر في وسط الصفحة خمسة وعشرون، وأن الفراغ العلوي مع النصف الجانبي كتب فيه نفس العدد من الأسطر، وكذلك الحال بالنسبة للقسم الثالث من الصفحة. وهذه الطريقة توحي لمن ينظر في الكتاب أن عليه تعليقات وحواشي، وقد قال الدكتور رمضان عبد التواب في وصف المخطوطة: «فبدت لمن

---

(١) وهي: البلغة ـ ما يكتب بالألف والياء ـ الفرق بين المقصور والممدود ـ زينة الفضلاء ـ الوجيز ـ الموجز في القوافي ـ اللمعة في صنعة الشعر ـ منثور الفوائد ـ فرائد الفوائد.

(٢) ينظر النموذج المرفق بعد المقدمة.

لا يعرف ذلك كأنها حواش وتعليقات»[1]. وهذا ما حدث في وصف المؤلفات التي تحويها هذه المجموعة في فهرس معهد المخطوطات المصورة، إذ وُصِفت بأنها هوامش، وتعليقات، ورسائل أخرى[2]...

وقد كُتب المجموع في القرن التاسع الهجري بخط فارسي دقيق، وتقع مخطوطة «الوجيز» في الورقات (١٠٢/أ-١٠٥ ب) أي: في أربع ورقات، كتب على وجه الورقة الأولى: «كتاب الوجيز في علم التصريف، تصنيف الشيخ الأجلّ...»، وفي الصفحة الأخيرة منه سبعة أسطر في وسط الصفحة، أما الصفحات الست الباقية فمكتوبة بالطريقة التي وصفت. وفي الكتاب ضبطٌ غير قليل، ولكنه لا يخلو من الخطأ، وعناوين فصول الكتاب، ومُقدّمات الفقرات مكتوبة بالحمرة.

وقد وقع في صفحات الكتاب بعض الأخطاء والتحريفات، وكلّها واضح يسهل تصويبه، كأن يكتب الناسخ: «غزْواً وَرَمْياً» وصوابها «غَزْوا وَرَمْيا»، ويكتب: «يجب قبلها تاء» والصواب «يجب قلبها تاء»، و«تميمة» صوابها «تهمة» و«تقلب» صوابها «نقلت» و«جواب الإدغام» والصواب «جواز الإدغام».

□ منهج التحقيق:

حقّقْت الكتاب عن النسخة الوحيدة التي وصفْتُها، وقد حاولْت جاهداً أن أقدّم الكتاب بصورة مُرْضِية، فضبطت ألفاظه، ونسّقْتُ فِقاره،

---

(١) مقدمة كتاب البلغة: ٥٣.

(٢) ينظر فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات: ١/٣٥٦، ٣٦١، ٤٠٣، ٤١٨، ٥٣٦.

وصوّبت ما وقع فيه من تحريفات مُعْتمِداً على الكتب المؤلفة في الموضوع، وأهملْتُ الإشارة إلى ذلك غالباً لعدم الحاجة إليه، ولأنها أخطاء واضحة كالتي عرضت. وأضفْتُ إلى الكتاب ما وجدته لازماً، وجعلته بين قوسين معكوفين ونبهت عليه.

وقد كان من عملي في تحقيق الكتاب:

- توضيح المسائل التي لم يوفِّها المؤلف حقَّها من الشرح، والإحالة على بعض المراجع التي تعرّضت لتلك المسألة، وذلك لمن أراد الاستزادة.

- تخريج الآراء والأقوال، وذكر بعض المصادر السابقة واللاحقة التي وردت فيها.

- تخريج الشواهد: فالآية القرآنية يشار إلى السورة ورقم الآية، والقراءة القرآنية بذكر القارىء، والمصادر التي ذكرتها، والشاهدُ الشعري يُشارُ إلى بعض المراجع التي ورد فيها، وينسب، ويشرح ما غمض منه.

- وقد قُمْتُ بعمل فهارس للكتاب: للألفاظ، والشواهد، والأعلام، والموضوعات.

* * *

وبعد،

فهذا أثر من آثار علمائنا الأفاضل، الذين بذلوا الجهد الوفير لخدمة العربية، لغة القرآن الكريم، والإسلام الحنيف، فقد أدركوا قيمتها،

وعرفوا واجبهم حيالها، فأدّوه كما ينبغي. وعلينا أن نفيد من تلك الجهود ونخدم هذه اللغة الشريفة.

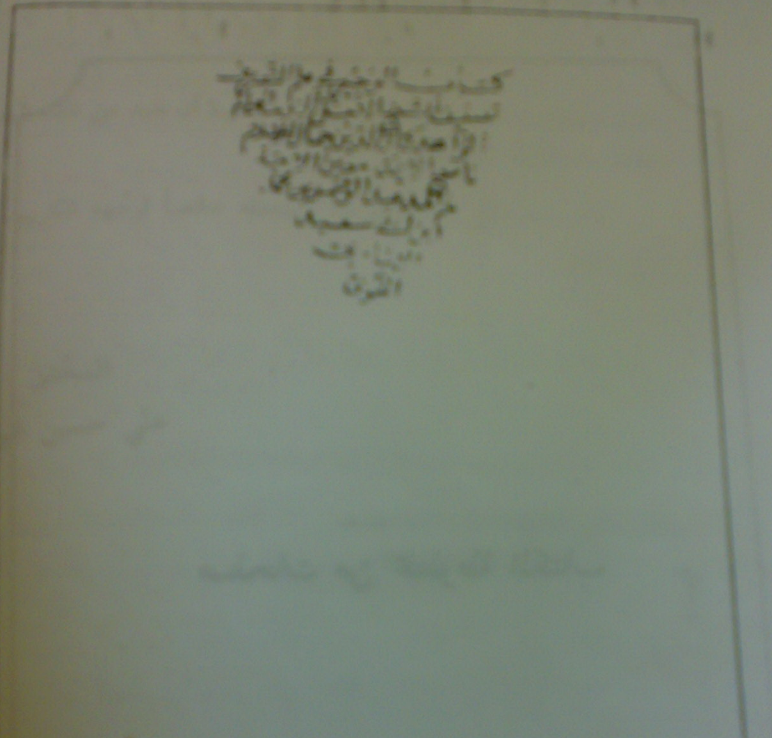
أسأل الله تعالى أن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

المحقّق

علي حسين البواب

الرياض ـ فجر الجمعة ١٣/١١/١٤٠١هـ
١١/٩/١٩٨١م

صفحات من مخطوطة الكتاب



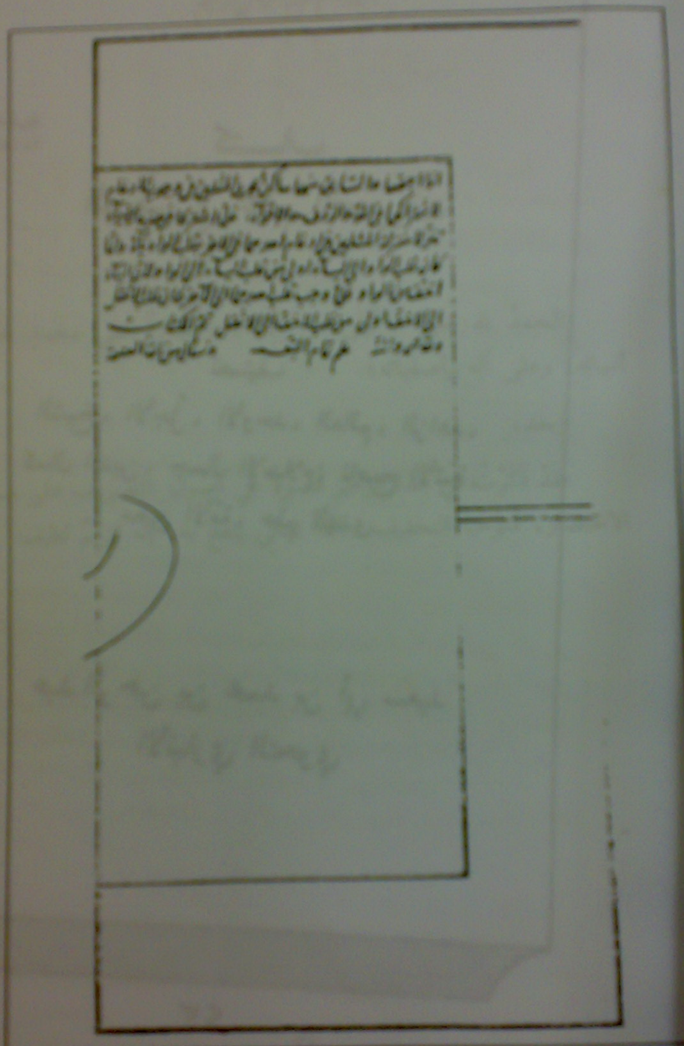
الصفحة الأولى من المخطوطة ، وفيها عنوان الكتاب



الصفحة الثانية من الكتاب



الورقة (١٠٤/أ) من النص



الصفحة الأخيرة من الكتاب

كتـــاب
الوجيز في علم التصريف

تصنيف

الشيخ، الأجلّ، الأوحد، العالم، الزاهد،
كمال الدين، جمال الإسلام، ناصح الأئمة،
معين الأمة، علم الهدى

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد
الأنباري النحوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله على ما أَوْلَى من آلائه، والصلاةُ على محمدٍ خاتمِ أنبيائه، وعلى آله وأصفيائه؛

وبعد،

فَقَدْ ذَكَرْتُ في هذا الوجيزِ فُصولاً في أُصُولِ التصريفِ على سبيلِ الاختصار، مُتَوخِّياً التخفيف. فاللّهُ تعالى ينفعُ به، إنّه كريمٌ لطيف.

فصل في
معرفة معنى التصريف

اعْلَمْ أنَّ التَّصريفَ: تصييرُ الكلمةِ في أبنيةٍ مُخْتَلِفَةٍ، لأنَّ تصريفَ الشيءِ تصييرُهُ في جهاتٍ مختلفةٍ، ومنه تصريفُ الرياحِ[1]، قال الله تعالى: ﴿وتصريفِ الرِّياحِ﴾[2] وهو تصييرُها في جهاتٍ مختلفةٍ: شمالاً وجنوباً وصَبًا ودبوراً، وهو مَصْدَرُ صَرَّفَ، لأنَّ «فَعَّلَ» يجيءُ مصدرُهُ على «التَّفْعِيلِ»، نحو: قَتَّلَ تَقْتِيلاً، ورَتَّلَ تَرْتِيلاً، قال الله تعالى: ﴿ورَتَّلْناهُ تَرْتِيلاً﴾[3].

---

(١) ذكر المؤلف هنا بعض المعاني الاصطلاحية واللُّغوية للتصريف. ينظر معنى التصريف والصرف لغة واصطلاحاً في: الممتع لابن عصفور: ٣١، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش: ١٨، وشرح الشافية للرضي: ١/١، وأوضح المسالك لابن هشام ٤/٣٦٠، والمنصف لابن جني: ٣/٢٧٣. ولسان العرب، وتاج العروس ـ صرف.

(٢) من الآية ١٦٤، من سورة البقرة، ومن الآية ٥ من سورة الجاثية.

(٣) من الآية ٣٢، من سورة الفرقان.

فصل في

معرفة أبنية الأسماء التي لا زيادة فيها

أما الأسماء فعلى ثلاثة أضرب: ثلاثية، ورباعية، وخماسية.

فأمّا الثلاثية فعلى عشرة أبنية:[1]

فَعْل نحو شَمْس، وفِعْل نحو قِدْر، وفُعْل نحو بُرْد، وفَعَل نحو جَمَل، وفُعُل نحو طُنُب[2]، وفِعِل نحو إِبِل، وفَعِل نحو كَتِف، وفَعُل

---

(1) تقتضي القسمة العقلية أنْ تكون أوزان الاسم الثلاثي المجرد اثني عشر: ذلك أنّ الفاء تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، والعين تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، أو ساكنة، وقد سقط من هذه القسمة وزنا فُعِل (بضم الفاء وكسر العين)، وفِعُل (بكسر الفاء وضم العين).

أمّا «فُعِل» فقال سيبويه ـ الكتاب ٢/٣١٥: واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلاّ في الفعل. وقال المبرّد ـ المقتضب ١/٥٥: ولا يكون في الأسماء شيء على «فُعِل» وقال ابن جني ـ المنصف ١/٢٠: ولا يوجد في الكلام «فُعِل» إلاّ في اسم واحد «دُئِل» وفيه خلاف بين العلماء.

أمّا «فِعُل» فقال سيبويه: وليس في الكلام «فِعُل». وقال المبرّد: ولا يكون في الكلام «فِعُل» في اسم ولا فعل. ينظر الكتاب ٢/٣١٥، والمقتضب ١/٥٣، والمنصف ١/١٨، وشرح الملوكي: ٢٠، والممتع: ٦٠، وأوضح المسالك: ٤/٣٦٠.

(٢) الطُّنُب: الحبل الطويل يُشَدّ به سرادق البيت، أو الوتد.

نحو ضِلْع(١)، وفُعَل نحو عُجُز، وفُعَل نحو نُغَر(٢).

وأمّا الرُّباعيّة فعلى خمسة أبنية:(٣) فَعْلَل نحو جَعْفَر، وفِعْلِل نحو خِمْخِم(٤)، وفُعْلُل نحو بُرْثُن(٥)، وفِعْلَل نحو دِرْهَم، وفِعَلّ نحو دِمَشْق.

وأمّا الخماسيّة فعلى أربعة أبنية:(٦) فَعَلَّل نحو فَرَزْدَق، وفُعَلِّل نحو قُذَعْمِل(٧)، وفِعْلَلّ نحو قِرْطَعْب(٨)، وفَعْلَلِل نحو جَحْمَرِش(٩).

وأمّا الأفعال فعلى ضربين: ثلاثيّة ورباعيّة:

فأمّا الثلاثيّة: فعلى ثلاثة أبنية: فَعَل نحو ضَرَب، وفَعِل نحو

---

(١) الضِّلْع لغة في الضِّلَع بسكون اللام.

(٢) النُّغَر: البلبل.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٣٥، والمقتضب ١/٦٦، والمنصف ١/٢٥، والملوكي ٢٥، والممتع ٦٦.

وقد ذكر ابن جني مثالاً سادساً مختلفاً فيه، وهو فُعْلَل كجُخْدَب، المنصف ١/٢٧. وذكر ابن عصفور «فُعَلِل» قال: «ولم يجئ منه إلا طُحَرِبة»، الممتع ٦٦. وهذان الوزنان غير ثابتين، وفي اللفظين المستشهد بهما لغات أخرى.

قال المبرد ـ المقتضب ١/٦٦: «واعلم أنه لا يكون في الكلام اسم على أربعة أحرف كلّها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف. وذكر أن عُلَبِط، وهُدَبِد أصلهما: عُلابِط وهُدابِد».

(٤) الخِمْخِم: الضَّرْع الكثير اللبن.

(٥) البُرْثُن: الكفّ مع الأصابع، أو مخلب الأسد.

(٦) ينظر الكتاب ٢/٣٤١، والمقتضب ١/٦٨، والمنصف ١/٣٠، والملوكي ٢٨، والممتع ٧٠.

(٧) القُذَعْمِل: الضخم من الإبل.

(٨) القِرْطَعْب: القطعة من الخرقة.

(٩) الجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة، أو المرأة السَّمِجة.

ظَرُفَ، وفَعِل نحو عَلِمَ. فإنْ لم يُسَمَّ فاعلُهُ كان على فُعِل نحو ضُرِبَ[1].

وأمّا الرّباعيّة فعلى بناء واحد، وهو فَعْلَلَ نحو زَحْزَحَ، فإنْ لم يُسَمّ فاعلُهُ كان على فُعْلِلَ نحو زُحْزِحَ[2]. قال الله تعالى: ﴿فمن زُحْزِحَ عن النَّارِ وأُدْخِلَ الجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ[3]﴾.

---

(1) ينظر المقتضب ١/٧٠، والمنصف ١/٢٠، ٢٣، والملوكي: ٣١، والممتع: ١٦٦.

(2) ينظر الكتاب ٢/٣٤٠، والمنصف ١/٢٨، والملوكي ٣٢، والممتع ١٧٨.

(3) من الآية ١٨٥، سورة آل عمران.

فصل في
معرفة الحروف الزوائد

وهي عشرة: الهمزةُ، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام(١)، ويجمعُها «اليوم تنساه»، وقيل: «[لا](٢) أنسيتموه»، وقيل: «الشاهي شَمْتُوه»، وقيل: «سألتمونيها»، وقيل: «وأتاه سليمان»، وقيل: «هَويت السَّمان»(٣)، وأنشد أبو عثمان:(٤)

---

(١) ينظر في الحروف الزوائد، والأدلة التي يتوصَّل بها إلى معرفة الأصلي والزائد: المقتضب ١/٥٧، والمنصف ١/٩٨، وشرح الملوكي: ١٠٠، والممتع: ٣٩، ٢٠١، وشرح الشافية: ٢/٣٣٣، وأوضح المسالك: ٤/٣٦٤.

(٢) سقطت اللفظة من المخطوطة، وعبارة «لا أنسيتموه» في الإنصاف للمؤلف: ٢٥.

(٣) لحروف الزيادة ضوابط وعبارات كثيرة تجمعها، منها غير ما ذكر المؤلف: «الموت ينساه»، «اليوم تنساه»، «السلمي وناه»، «هم يتساءلونه»، «ما سألت يهونه»، «النشر هواي»، «سألتم هواي»، وغيرها. وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات فقال:

هناء وتسليم، تلا يوم أنسه ... نهاية مسؤول، أمان وتسهيل

ينظر: المنصف: ١/٩٨، وشرح الشافية: ٢/٣٣١، وأوضح المسالك: ٤/٣٦٥.

(٤) هو أبو عثمان المازني، وقد سأله المبرِّد عن حروف الزيادة، فأنشده هذا البيت.

هَــوِيتُ السِّــمَانَ فَشَيَّبْنَنِي

وَمَــا كُنْتُ قِدْمــاً هَوِيتُ السِّمَانــا[1]

والتحقيق في جمعها بهذا اللفظ أنْ يُقال: «السِّمان هَوِيتُه»، فيبدأ بقوله: «السِّمان»، ليكون قد ذكر الهمزة في جملتها[2].

فأمّا الهمزة[3] فتُزاد أولاً إذا كانت بعدها ثلاثةُ أحرفٍ أصول، ويُحْكم بزيادتها عُرِفَ الاشتقاق، أو لم يُعْرَف حملاً على الأكثر[4]. فإنْ كانَ بعدَها أربعةُ أحرفٍ أصول حُكِمَ بأنَّها أصل نحو إصْطَبْل وهو

---

(1) البيت في المنصف ٩٨/١، وشرح الملوكي: ١٠٠، برواية المؤلف. وهو في شرح الشافية ٣٣١/٢، وشرح المفصل ١٤١/٩، برواية: وقد كنت...

(2) عبارة الزمخشري في المفصّل، «السِّمان هويته». وقد علّق ابن يعيش على ذلك بأنّه قدّم «السمان» لئلّا تسقط الهمزة في الشّرح، فتنقص عدة حروف الزيادة. فأمّا إذا ابتدأ بـ«السمان» فإنّ الهمزة ثابتة. شرح المفصل ١٤١/٩.

وقد ذكر العلماء أنّ معنى «حروف الزيادة» لا يراد به أنها زائدة في كل موضع، إنّما يراد أنها الحروف التي يجوز أن تُزاد في بعض المواضع، فيحكم عليها بالزيادة إذا قام عليها الدّليل.

(3) ينظر مواضع زيادة الهمزة في: الكتاب ٣١٢/٢، ٣٤٣، والمقتضب ٥٨/١، والمنصف: ٩٨/١، ١٤٤، وسر الصناعة: ١٢١/١، والملوكي ١٣٥، والممتع: ٢٢٧.

(4) قال ابن جنّي في سرّ الصناعة ١٢١/١: اعلم أنّ موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أوّلها همزة فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً. وينظر المقتضب: ٣١٥/٢.

معروف[1]. وتُزاد آخِراً نحو بيضاء وسَوْداء، وهي في التحقيق تدلّ على ألف التأنيث، ولا تُزاد وسطاً إلاّ في الشذوذ نحو شَمْأل وجُرائِض، لقولهم: شَمَلَتْ الريحُ، وجمل جِرْواض[2] وهو الضخم، وهذا لا يُقاس عليه.

وأمّا الألف[3] فلا تُزاد أوّلاً لأنها لا تكون إلاّ ساكنة، والابتداء بالساكن محال[4]. وتُزاد ثانية في نحو «فاعل»، وثالثة في نحو عماد، ورابعة في نحو عَطْشَى، وخامسةً في نحو جَحْجَبَى[5]، وسادسة في نحو قَبَعْثَرى[6]. ويُحْكَمُ بزيادتها متى وقعت معها ثلاثة أحرف، وكذلك الياء

---

(1) قال ابن جني ـ سر الصناعة ١/١٢٢: فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول، والهمزة في أولها فاقض بأن الهمزة أصل، واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة، وذلك نحو إصطبل، وإبريسم، وإبراهيم، وإسماعيل. وينظر المنصف: ١/١٤٤.

(2) قال سيبويه ـ الكتاب ٢/٣٥٢: وكذلك الهمزة لا تزاد غير أول إلاّ بثبت. وذكر أن جرائض، وشمأل الهمزة فيهما زائدة. وقال ابن جني ـ سر الصناعة ١/١٢٢: فإن رأيت الهمزة وسطاً أو آخراً فاقض بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة. وينظر المنصف: ١/١٠٥، وشرح الشافية ٢/٣٣٩، وشرح المفصل ٩/١٤٦.

(3) ينظر مواضع زيادة الألف في: الكتاب ٢/٣١٢، والمقتضب ١/٥٦، والملوكي ١٢٢، والممتع ٢٧٩، وشرح المفصل ٩/١٤٦.

(4) الملوكي: ١٢٧.

(5) جَحْجَبَى: حيٌّ من الأنصار.

(6) القَبَعْثَرى: الجمل الضخم.

والواو مالم يكن هناك تكرير، عُرف الاشتقاق أو لم يُعرف حملاً على الأكثر(١).

وأمّا الياء(٢) فتزاد أولاً نحو يَرْمَع(٣)، وثانية نحو ضَيْغَم، وثالثة نحو عِثْيَر(٤)، ورابعة نحو حِذْرِيَة(٥)، وخامسة نحو سُلَحْفِيَة.

وأمّا الواو(٦) فلا تُزاد أولاً لأنها لا تَسْلَم في أغلب الأحوال من القلب. وتزاد ثانية في نحو حَوْقَل(٧)، وثالثة في نحو قَسْوَر(٨)، ورابعة في نحو بُهْلول(٩)، وخامسة في نحو عَضْرَفوط، وهو ذكر العِظاء.

وأمّا الميم(١٠) فتزاد أولاً إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول ـ كالهمزة ـ نحو مَضْرَب، ومَقْتَل، ومُكْرِم، ومَطْعوم، ومِطْعام، وما أشبه

---

(١) قال ابن جني ـ الملوكي ١٢٢: فأما الألف والواو والياء، فالحكم عليهن أنه متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلاّ زائدة، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه، فإن عرفته كان ما ذكرنا لا محالة، وإن لم تعرفه حملت ما جُهل أمره على ما عُلم.

(٢) ينظر مواضع زيادة الياء في الكتاب ٢/٣١٢، ٣٤٥، والمقتضب: ١/٥٧، والمنصف: ١/١١٢، وشرح الملوكي ١٣٣، والممتع ٢٨٩.

(٣) اليَرْمَع: الحجارة الصغار.

(٤) العِثْيَر: التراب.

(٥) الحِذْرِيَة: القطعة الغليظة من الأرض.

(٦) ينظر مواضع زيادة الواو في: الكتاب: ٢/٣١٣، والمقتضب ١/٥٧، والمنصف ١/١١٢، والملوكي: ١٣٠، وشرح المفصل: ٩/١٥٠.

(٧) حَوْقَل الرجلُ: أسرع في مشيه، أو عجز عن الجماع.

(٨) القَسْوَر: الأسد.

(٩) البُهْلول: الضحّاك، أو السيد الجامع لكل خير.

(١٠) ينظر مواضع زيادة الميم في الكتاب ٢/٣١٣، والمقتضب: ١/٥٨، والمنصف: ١/١٢٩، والملوكي: ١٥٠، والممتع ٢٣٩.

ذلك، فإن كان بعدها أربعة أحرف أصول حُكم بأنها أصل[1]. ولا تزاد وسطاً ولا أخيراً إلاّ في الشذوذ نحو هِرْماس وزُرْقُم، لأنه من الهَرْس والزُّرْقة[2]، وهذا لا يقاس عليه.

وأمّا النون[3] فتزاد أولاً في نحو نَفْعَل، وثانية في نحو عَنْسَل[4]، وثالثة في نحو قَلَنْسُوَة، ورابعة في نحو رَعْشَن[5]، وخامسة في نحو مَرْوان، وسادسة في نحو زَعْفَران، وفي التثنية نحو «الزيدان»، وفي الجمع نحو «الزيدون»، وفي الخمسة الأمثلة نحو تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين، وتزاد ضميراً في نحو ضَرَبْنَ، وتأكيداً ثقيلة وخفيفة كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[6]

---

(1) قال المبرد: والميم بمنزلة الهمزة – إلاّ أنها من زوائد الأسماء وليست من زوائد الأفعال. وقال ابن يعيش – شرح الملوكي ١٥٠: أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة، موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة. وقال ص١٥٨: إذا وقعت في أول ذوات الأربعة فإنه لا يقضى عليها بالزيادة، ولا تكون إلاّ أصلاً لما ذكرناه من أن الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة...

(2) قال ابن يعيش – شرح الملوكي ١٩٠: لا تزاد الميم حشواً ولا آخراً إلاّ على ندرة وقلة، فإذا مر بك شيء من ذلك فلا تقض بزيادته إلاّ بثبت من الاشتقاق لقلة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره. ثم ذكر ص١٩٢، ١٩٣، أن الهرماس للأسد وهِرْماس من الهرس وهو الدق، وأن زرقم وزنه فُعْلُم من الزرقة. وينظر المقتضب: ١/٥٩، وشرح المفصل: ٩/١٥٤.

(3) ينظر مواضع زيادة النون في: الكتاب ٢/٣١٣، والمقتضب ١/٥٨، وسر الصناعة ١/١٨٦، وشرح الملوكي ١٦٦، ١٧١، والممتع ٢٥٧.

(4) العَنْسَل: الناقة السريعة.

(5) الرَّعْشَن: الجبان.

(6) من الآية ٣٢، سورة يوسف. والنون في قوله تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ نون التوكيد الثقيلة، وفي ﴿وَلَيَكُوناً﴾ نون التوكيد الخفيفة.

وما أشبه ذلك. ويُحْكَم بزيادتها في كل موضع لا تقابل فيه أحد الأصول نحو نَرْجِس، فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن «فَعْلِل»[1]، وكذلك التاء في هذا حكمها حكم النون[2].

وأمّا التاء[3] فتزاد أولاً في نحو تِضْراب، وتِقْتال، ونحو تَفْعَلُ أنت أو هي، وتَفَعَّل، وتَفَوْعَل، وتَفاعَل، وتَفَعْلَل. وثالثة نحو افْتَعَل، ورابعة نحو سَنْبَتة[4]. وخامسة نحو عِفْريت، وسادسة نحو عَنْكَبوت. وتُزاد للتأنيث نحو مُسْلِمَة، وفي جمعه نحو مُسْلِمات.

وأمّا الهاء[5] فتزاد في الوقف لبيان الحركة نحو لِمَهْ؟ وعَمَّهْ؟ وبعد ألف النُّدْبة نحو وازَيْداهْ. وبعد ألف النداء نحو يا غُلاماهْ. وقد أُبدلت من تاء التأنيث في الوقف نحو مُسْلِمَهْ وما أشبه ذلك.

---

(1) قال ابن جني – الملوكي ١٦٦: «نرجس» النون فيه زائدة، ومثاله – أي وزنه – «نفعِل»، لأنه ليس في الكلام «فَعْلِل» بكسر اللام.

(2) قال ابن جني في سر الصناعة ١/١٨٦: فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون، فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه، أو إحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما أصلان، وإن لم يكن على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان. وقال في الملوكي ١٦٦: إذا جاءت التاء والنون في موضع تقابلان فيه أحد الأصول حُكم بأنهما أصلان، إلّا أن يدلّ الاشتقاق على زيادتهما، فيحكم بذلك.

(3) ينظر مواضع زيادة التاء في: الكتاب ٢/٣١٣، والمقتضب ١/٦٠، وسر الصناعة: ١/١٧٤، ١٨٦، والملوكي: ١٨٧، والمنصف: ١/١٣٩، والممتع ٢٧٢.

(4) السَّنْبَتة: القطعة من الزمان. وينظر سر الصناعة: ١/١٧٥.

(5) ينظر مواضع زيادة الهاء في الكتاب: ٢/٣٣٦، والمقتضب ١/٦٠، والملوكي: ١٩٨، والممتع: ٢١٧.

وأمّا السين[1] فتزاد في استفعل نحو استخرج، وما أشبه ذلك.

وأمّا اللام[2] فتزاد في كلمات معدودة نحو زَيْدَل، وعَبْدَل، وأُولالك، لقولك في معناها: زيد، وعبد، وأولاك. وهذا شاذ لا يقاس عليه.

فهذه الحروف بأسرها يُؤْتَى بها في المثال بلفظها، ولا يقابلها فيه فاءٌ، ولا عين، ولا لام، بخلاف الحروف الأصول، ليفرّقوا بينهما[3]. فاعرفه إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(1) ينظر مواضع زيادة السين في: الكتاب: ٢/٣١٣، والمقتضب: ١/٦٠، وسر الصناعة: ١/٢٠٩، والملوكي: ٢٠٩، والممتع: ٢٢٢.

(2) ينظر مواضع زيادة اللام في: الكتاب: ٢/٣١٣، والمقتضب ١/٦٠، والمنصف ١/١٦٥، والملوكي: ٢٠٩، والممتع: ٢١٩.

(3) أي: عند وزن الكلمات التي فيها حروف الزيادة ـ بالفاء والعين واللام، يؤتى بالحروف الزوائد كما هي، فيُقال في استخرج: استفعل، وفي تضراب: تفعال، وفي زيدل: عبدل...

فصل في

معرفة الحذف ـ مقيس وغير مقيس

فأمَّا المَقِيسُ فكلُّ فعلٍ ماضيه على «أَفْعَلَ»، فإنَّ همزته تُحذَف في المضارع، نحو: أَكْرَمْتُ أُكْرِمُ، والأصل فيه: أُؤَكْرِمُ، حُذِفَتْ الهمزة الثانية لئلاَّ يجتمع فيه همزتان[1]، وإنَّما كان حذف الثانية أَوْلَى من الأولى، لأنَّ الأولى دَخَلَتْ لمعنى، والثانية ما دَخَلَتْ لمعنى، فلهذا كان حذفُ الثانية وتبقيةُ الأولى أَوْلَى. وحذفوا الهمزة من: تُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، ويُكْرِمُ حَمْلاً على أُكْرِمُ لئلاَّ تختلف تصاريف الكلمة.

وكذلك كلُّ فِعْلٍ كان على «فَعَلَ يَفْعِلُ» وفاؤه واو، فإنَّها تُحذَفُ في المضارع نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، والأصل فيه يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ، إلاَّ أنَّه حُذِفَتْ الواوُ لوقوعها بين ياء وكسرة[2].

فأما قولهم: وَلَغَ يَلَغُ[3]، فإنَّما حذفت الواو منه وإنْ وقعت بين ياء وفتحة، لأنَّ الأصلَ «فَعَلَ يَفْعِلُ» بكسر العين، وإنَّما فُتِحَت عينُه لأجل

---

(1) شرح الملوكي: ٣٤١، والممتع: ٤٢٦، وأوضح المسالك: ٤/٤٠٦.

(2) شرح الملوكي: ٣٣٣، والممتع ٤٢٦، وشرح الشافية ٣/٨٧، والإنصاف: ٤٥٨.

(3) وَلَغَ الكلبُ في الإناء: شرب ما فيه بأطراف لسانه.

حرف الحلق، فلما كانت الفتحة عارضة بُني الحكم على الأصل، فحُذِفت كما حُذِفَتْ مع الأصل، نحو وَعَدَ يَعِدُ[1]. وحذفوها من أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ حَمْلاً على «يَعِدُ» لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة. وكذلك كلُّ ما كان على «فَعِلَ يَفْعِلُ» مما فاؤه واو، فإنها تُحذَف في المضارع نحو: وَمِقَ يَمِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، والأصل: يَوْمِقُ، ويَوْثِقُ، إلا أنه حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

فأمّا وَطِئ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ، فإنما حذفت الواو وإنْ وقعتْ بين ياء وكسرة، لأنَّ الأصل «فَعِل يَفْعِل» بكسر العين، وإنّما فُتِحتْ لأجل حرف الحلق، فلمّا كانت الفتحة عارضة بُني الحُكْمُ على الأصل، فحذفت كما حُذِفَتْ مع الأصل نحو وَمِقَ يَمِقُ[2]، وحذفوها من: أَمِقُ،

---

(١) قال ابن عصفور – المقرب ٤٣٦: «فإن قيل: فلأي شيء حذفت الواو من «يضع» مضارع «وضع»، ولم تقع بين ياء وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة، لأن الأصل: «يَوْضِع»، لكن فُتِحتْ العين لأجل حروف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارعُ «فَعَل» على «يَفْعَل» بفتح العين، فلمّا كان الفتح عارضاً لم يُعْتَدّ به، وحُذِفَتْ الواو رعْياً للأصل».

(٢) نقل المازني عن الخليل تعليلاً لقولهم: «وسع يسع وأمثاله»، قال: «فإن الخليل زعم أنَّ هذا جاء في المثل على «فعِل يفعِل» مثل حسِب يحسِب، وكان أصل «يسَع»: يَوْسِع، فلزم الواو الحذف كما لزمها في «يعِد» فحذفت، ثم فتحت السين في «يسع»، والطاء في «يطأ» لأن العين والهمزة من حروف الحلق، وحروف الحلق إذا كن لامات الفعل فُتِحَ لهنّ موضع العين إذا كان «يفعِل»، فإذا كانت حروف الحلق عينات فُتِحْنَ أيضاً، وربما جاء الفعل ولم يُفتح فيه على الأصل». المنصف ١/٢٠٦، وينظر الممتع: ٤٣٤، وشرح الملوكي: ٣٣٧، وشرح الشافية: ٩١/٣.

ونَعِدُ، ونَعِدُ حملاً على «يَعِدُ»، لئلّا تختلف طرق تصاريف الكلمة[1].

وكذلك كلُّ ما كان على «مَفْعُول» مما عينُهُ «واو»، فإنّك تحذف «واو» مفعول في قول سيبويه، وعينَ الفعل في قول الأخفش، نحو مَقُول، ومَصُوغ، والأصل: مَقْوُول، ومَصْوُوغ، وإنّما وجب حذفُ إحدى الواوَيْن في كلا القولين لأنّهم نقلوا ضمةَ الواو الأولى إلى ما قبلها، فبقيت ساكنة، والواو التي بعدها ساكنة فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان فوجب حذفُ إحداهما لالتقاء الساكنين. وكذلك حُكْم ما كان على «مَفْعُول» مما عينه «ياء»، فإنّك تحذف أيضاً «واو» مفعول في قول سيبويه، وعينَ الفعل في قول الأخفش نحو مَبِيع، ومَكِيل، والأصل مَبْيُوع، ومَكْيُول، وإنّما وجب حذف إحدى الواوين في كلا القولين لِما بيّنا من التقاء الساكنين، إلّا أنه على قول سيبويه تُقْلَبُ الضمّةُ كسرةً لِتَصِحَّ الياءُ، وعلى قول الأخفش تُقْلَبُ الواوُ ياءً ليُفرَق بين ذوات الواو وذوات الياء، ولكلٍّ منهما دليل، وعليه كلام طويل، لا يليق ذكره بهذا المختصر[2].

---

(1) ذكر ابن عصفور في الممتع ٤٢٦: أنهم حذفوا الواو من المضارع في «تعد» و«نعد» و«أعد» حملاً على الياء. وقال ابن يعيش ـ شرح الملوكي ٣٣٥: وجعلوا سائر المضارع محمولاً على «يعد» وإن لم يقع بين ياء وكسرة لئلّا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف.

(2) ذكر سيبويه ـ الكتاب ٢/٣٦٣ أنّ «مَزُور» أصلها مَزْوُور، فسكنوا الواو الأولى وحذفت واو «مفعول» لأنه لا يلتقي ساكنان. وأنّ «مَبِيع» أصله مَبْيُوع فسكنت العين، وأُذهبت واو «مفعول» لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في «بِيض».

وقد عرض المازني الخلاف فقال ـ المنصف ١/٢٨٧: وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت «مَقُول» و«مَبِيع» فالذاهب لالتقاء الساكنين «واو» مفعول. وقال الخليل: إذا قلت مَبْيُوع، فألقيت حركة الياء على الباء سكنت الياء التي هي عين =

وأمّا غيرُ المَقِيس: فقد جاء في الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والنون، والحاء، والخاء، والباء، والفاء[1].

فالهمزةُ: حُذِفَتْ من قولهم: سُؤْتُهُ سَوَايَةً، وأصله: سَوائِيَة[2].

والألف حُذفت من قولهم: أَمَ واللهِ، وأصله: أَمَا واللهِ[3].

والواو حُذِفَتْ في «غَدٍ» وأصله: غَدْوٌ[4]، ولهذا أتى به الشاعر على الأصل في قوله:

= الفعل، وبعدها «واو» مَفْعُول، فاجتمع ساكنان، فحُذِفَتْ واو مفعول، وكانت أَولى بالحذف لأنّها زائدة، ولم تُحذف الياء لأنّها عين الفعل، وكذلك «مقول»، الواو الباقي عين الفعل، والواو المحذوفة واو مفعول.

قال: وكان أبو الحسن يزعم أنّ المحذوفة عين الفعل، والباقية واو مفعول، فسألته عن «مَبِيع» فقلتُ: ألا ترى أنّ الباقي في مبيع الياء، ولو كانت واو مفعول لكانت مَبُوع، فقال: إنّهم لمّا أسكنوا ياء مبيوع وألقَوْا حركتها على الباء انضمّت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حُذِفَتْ الياء بعد أن أَلْزَمَتْ الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واوُ مفعول الباء مكسورة، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها... وكلا الوجهين حسن، وكلام الأخفش أقيس. وقد شرح ابن جني المسألة، وذكر أنه مما يؤيد رأي الأخفش أنّ واو مفعول جاءت لمعنى فهي أولى بعدم الحذف من عين الفعل.

وينظر شرح الملوكي: ٣٥١، والممتع: ٤٥٤.

(١) زاد ابن جنيّ في الملوكي ٣٥٦، وابن عصفور في الممتع ٦٢٨ «الطاء»، ومثّلا لذلك بـ «قَطْ»، وأصله «قطّ» بالتشديد.

(٢) ككراهية ورفاهية، ووزنه قبل الحذف «فَعالِيَة»، فحذفوا منه الهمزة التي هي لام الكلمة فصار على زِنَة «فَعالَة»، ينظر الممتع: ٦٢١، وشرح الملوكي: ٣٨٣.

(٣) الملوكي: ٣٧٣، والممتع: ٦٢١.

(٤) المقتضب ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣، والملوكي ٣٨٢، والممتع ٦٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٥.

إنَّ مَعَ اليومِ أخاهُ غَدْوا[1]

والياء حُذِفَتْ من قولهم: مائة، وأصله: مِئْيَة لِمَا حكى الأخفش عن بعض العرب أنه قال: أخذْتُ منه مِئْيَةً، يريد: مائة[2].

والهاء حُذِفَتْ في قولهم: شَفَة، لقولهم في التصغير: شُفَيْهة[3].

والنون حُذِفَتْ في مُذْ، وأصله: مُنْذُ، لقولهم في تصغيره: مُنَيْذ، وفي تكسيره: أمناذ[4].

والحاء حُذِفَتْ في حِرٍ، وأصلُهُ: حِرْحٌ، لقولهم في تكسيره: أحراح[5]. قال الشاعر:

إنّي أقودُ جَمَلاً مِمْراحاً
ذا قُبَّةٍ مملوءةٍ أحْراحا[6]

---

(1) ورد هذا الرجز في المصادر غير منسوب، ينظر المقتضب ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣، والممتع ٦٢٢، والأمالي: ٢/٣٥، وشرح الملوكي: ٣٦٢، وشرح المفصل: ٤/٨، وشرح الشافية: ٣/٢١٥، واللسان ــ غدو.

(2) ينظر الملوكي ٤٠٩، والممتع ٦٢٤.

(3) وأصلها شَفْهَةٌ، ويقال في تكسيرها شفاه. ينظر الملوكي ٤١٧، والممتع ٦٢٤.

(4) الملوكي: ٤٢٢، والممتع ٦٢٦.

(5) الحر: فرج المرأة، وتصغيره حُرَيْح. ينظر سرّ الصناعة: ١/١٩٨، والملوكي: ٤٣١، والممتع: ٦٢٧، والأمالي ٢/٣٨.

(6) البيت في سر الصناعة ١/١٩٨، والملوكي: ٤٣١، والممتع: ٦٢٧، وفي اللسان ــ حرح «موقرة» بدل «مملوءة» ورواه ابن الشجري في أماليه ٢/٣٨: وقد تُقودَ... والممراح: النشيط.

والخاء حُذِفَتْ من قولهم: بَخٍّ، فقالوا: بَخْ بالتخفيف[1]. قال الشاعر:[2]

بَيْنَ الأَشَجِّ وبَيْنَ قَيْسٍ باذِخٌ
بَخْ بَخْ لِوالِدِهِ ولِلْمَوْلُودِ[3]

والباء حُذِفَتْ من رُبَّ، فقالوا: رُبْ بالتخفيف[4]، وقد قُرِئ به، قال الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[5]، ثُمَّ قال الشاعر:[6]

رُبْ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[7]

---

(1) الملوكي ٤٣٣، والممتع ٦٢٧، وشرح المفصل: ٤/٧٨.

(2) هو أعشى همدان يمدح محمد بن الأشعث بن قيس.

(3) البيت في الملوكي: ٤٣٣، ٤٣٥، والممتع: ٦٢٧، والأمالي: ١/٣٩٠، وشرح المفصل: ٤/٧٨، واللسان بخ. وهو في شعر أعشى همدان ـ الصبح المنير: ٣٢٣. والأشج: هو الأشعث بن قيس.

(4) سر الصناعة: ١/١٥٩، والملوكي: ٤٢٨، والممتع: ٦٢٦، والأمالي: ٢/٤، والإنصاف: ٤٩٧.

(5) من الآية ٢ من سورة الحجر. وقد قرأ عاصم ونافع ـ من السبعة ـ بتخفيف الباء، وقرأ باقي السبعة بتشديدها. ينظر السبعة لمجاهد: ٣٦٦، والتيسير للداني: ١٣٥، والكشف لمكي: ٢/٢٩، والنشر لابن الجزري: ٢/٣٠١.

(6) هو أبو كبير الهذلي.

(7) هو عجز بيت، صدره:

أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّنِي

وزهير: مرخم زهيرة، اسم امرأة. والقذال: الشعر بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة من الناس يُغزى بهم. واللجب: الكثيرة. ويُروى: مَرِسٍ، بدل لجب. ينظر ديوان الهذليين ٢/٨٩، والمحتسب ٢/٣٤٣، والإنصاف ١٨٢، والأمالي ٢/٤، والملوكي ٤٢٩، والممتع ٦٢٧، وشرح المفصل ٨/٣١.

وفيها أربع لغات: ضَمُّ الراء، وفتحها، مع تشديد الباء، وتخفيفها، نحو: رُبَّ، ورَبَّ، ورُبَ، ورَبَ[1].

والفاء حُذِفَتْ من قولهم: أُفّ، فقالوا أُفْ بالتخفيف[2]، وفيها إحدى عشرة لغة[3]: أُفٌّ[4]، وأُفَّ[5]، وأُفَ[6]، وأُفَّهْ[7]، وإِفٌّ[8]، وإِفَّ[9]، وإِفِ[10]، وإِفٍ[11]، وإِفِّ[12]، وأُفِّي[13]، وأُفْ بالتخفيف[14]. فاعرفه، إن شاء الله تعالى.

---

(1) الإنصاف ٤٩٧، والقاموس ربب.

(2) المتوكلي ٤٣٧، والممتع: ٦٢٨.

(3) ذكر المؤلف هنا أن للفظ إحدى عشرة لغة، وقد وردت في المخطوطة بصورة يصعب معرفة مراد المؤلف، إذ لم ينصّ على حركة الهمزة أو الفاء إلا في الأخيرة التي قال: بالتخفيف. وقد ذكر المؤلف في كتابه «البيان» ٨٩/٢ هذا النص دون توضيح وأحال على كتابه هذا. واللفظ «أف» فيه لغات كثيرة، فقد أوصلها الفيروزآبادي في كتابه «المثلث» إلى أربعين لغة، ص ٧٠. وقد حاولت هنا ضبط هذه الألفاظ على صورة قريبة لما في المخطوطة، مشيراً إلى ما يحتمله كلّ لفظ من صور الضبط معتمداً على كتاب الفيروزآبادي.

(4) بضم الهمزة، وتثليث (بالضم والفتح والكسر) الفاء المشددة المنوّنة.

(5) بضم الهمزة، وتثليث الفاء المشدّدة غير المنوّنة.

(6) بضم الهمزة، وتثليث الفاء المخفّفة غير المنوّنة.

(7) بضم الهمزة، وتثليث الفاء المشددة، مع زيادة الهاء.

(8) بكسر الهمزة، وتثليث الفاء المشدّدة المنوّنة.

(9) بكسر الهمزة، وتثليث الفاء المشدّدة غير المنوّنة.

(10) بكسر الهمزة، وكسر الفاء المخفّفة غير المنوّنة.

(11) بكسر الهمزة وكسر الفاء المخفّفة المنوّنة.

(12) بكسر الهمزة، وكسر الفاء المشدّدة غير المنوّنة.

(13) بكسر الهمزة وضمّها، والفاء مضعّفة ممالة.

(14) بتثليث الهمزة، وتخفيف الفاء.

فصل في
معرفة الإبدال(1)

وهو على ضربين: إبدال حرف من حرف لأجل الإدغام، وإبدال حرف من حرف لغير الإدغام. فأما الإبدال لأجل الإدغام فسنذكره في موضعه.

وأما الإبدال لغير الإدغام فيكون في أحد عشر حرفاً: ثمانية أحرف من حروف الزيادة وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والتاء، والهاء. وثلاثة من غيرها وهي: الطاء، والدال، والجيم(2).

---

(1) يتحدث المؤلف في هذا الفصل ـ وهو أوسع فصول الكتاب ـ عن الإبدال الحادث عن غير إدغام. ينظر في هذا الموضوع: الكتاب ٢/٣١٣، والمقتضب ١/٦١، والملوكي ٢١٣، والممتع ٣٢٠، والشافية ٣/١٩٩، وأوضح المسالك ٤/٣٧٠، وشرح المفصل ١٠/٧، وقد أُلّفت كتب خاصة في الإبدال اللغوي ككتاب ابن السكيت وكتاب أبي الطيب اللغوي، وكتاب الزجاجي.

(2) وافق المؤلف هنا الأئمة: سيبويه ـ الكتاب ٢/٣١٣، والمبرد ـ المقتضب ١/٦١، وابن جني ـ الملوكي ٢١٣، في ذكر حروف الإبدال. وقد خالف غيرهم من العلماء في عدة هذه الحروف: فقد زاد عليها الزمخشري السين، واللام، والزاي، والصاد، وجمعها في: «استنجده يوم صال زط» شرح المفصل ١٠/٧. أمّا ابن الحاجب فقد =

فأمّا الهمزة(١) فتُبدَل من الواو إذا انضمّت ضمّاً لازماً، نحو قولهم في وُجوه: أُجوه، وفي وُقّتت: أُقّتت، قال الله تعالى: ﴿وإذا الرُّسُلُ أُقّتت﴾(٢)، ونحو قولهم في أَثْوُب: أَثْؤُب، وفي أَنْوُر: أَنْؤُر. قال الشاعر(٣):

مصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاءِ وأَنْؤُرُ(٤)

وكذلك أيضاً من الواو والياء إذا وقعتا طرفين وقبلهما ألفٌ زائدة نحو كِساء ورِداء، والأصل كِساوٌ ورِدايٌ، فقلبتا همزتين لوقوعهما طرفين

---

* جمعها في «أنصت يوم جد طاه زل» فنستطيع كما ذكر الزمخشري في المفصل، وقد ذكر الرضي أن هناك حروفاً أخرى للبدل ولكنها قليلة. شرح الشافية ٣/١٩٩. وهي عند ابن عصفور اثنا عشر حرفاً بزيادة اللام على ما عند ابن الأنباري، وجمعها في «طويت دائماً مهلا». الممتع ٣١٩، والمقرب ٢/١٥٩. واقتصر ابن هشام على تسعة أحرف مجموعة في «هدأت موطيا» وأسقط النون والجيم وعدّ إبدالها غير شائع. أوضح المسالك: ٤/٣٧٠.

ويلاحظ أن القصد بحروف الإبدال – التي يكثر وقوع ذلك فيها، والخلاف مبني على كثرة أو قلة ورود الأمثلة، فمن أسقط حرفاً عدّ إبداله من القليل، ومن زاد حرفاً جعله من الإبدال الشائع.

(١) ينظر إبدال الهمزة في: الكتاب ٢/٣٥٥، والملوكي: ٢٦٧، والممتع: ٣٢٠، وشرح المفصل: ١٠/٩، وشرح الشافية: ٣/٢٠٣، والإبدال لابن السكيت: ٥٦، والإبدال للزجاجي: ١٠.

(٢) سورة المرسلات: آية ١١.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٤) صدرُ بيت، وصدره:

فلمّا فقدتُ الصوتَ منهم وأُطفئتْ

وهو في المقتضب: ٢/٢٠٥، وشرح المفصل: ١٠/١١، وديوان عمر: ٨٨.

وقبلهما ألف زائدة[1]. وتُبْدَل أيضاً من ألف التأنيث نحو صَحْراء وحمراء وما أشبه ذلك[2].

وأمّا **الألف**[3] فتُبْدَلُ من الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما في الأمر العام، نحو: باب، وناب، وعصاً، ورحاً، والأصل: بَوَبٌ، ونَيَبٌ، وعَصَوٌ، ورَحَوٌ، وكذلك قال، وباع، وغزا، ورمى، والأصل: قَوَلَ، وبَيَعَ، وغَزَوَ، ورَمَيَ، فقُلِبَتا ألِفَيْنِ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وهو قياس ومطّرد[4] إلاّ فيما صحّ لرفع اللبس نحو: غَزَوَا، ورَمَيَا[5]، أو جاء شاذّاً على الأصل، نحو: القَوَد، والحَوَكة[6].

وتبدل أيضاً من الهمزة إذا سَكَنَتْ وانفتح ما قبلها، نحو قولك في

---

(1) الكتاب: ٣١٣/٢، والملوكي: ٢٧٦، وأوضح المسالك: ٣٧٤/٤، وشرح الشافية: ٢٠٣/٣.

(2) قال ابن يعيش ـ شرح الملوكي: ٢٦٧، اعلم أن الهمزة في «صحراء» إنّما هي ألف التأنيث كالتي في «حبلى، وبشرى، وسكرى» وقعت بعد ألف زائدة للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان، فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما أو حركتها... فحرّكت الثانية فانقلبت همزة. وينظر الممتع ٣٢٩.

(3) ينظر إبدال الألف في: الكتاب: ٣١٣/٢، والمنصف: ٢٣/١، ١٩٠، والملوكي: ٢١٨، والممتع: ٤٣٨، وشرح المفصل: ١٦/١٠، وأوضح المسالك: ٣٩٤/٤.

(4) شرح الملوكي: ٢٢٤.

(5) قال ابن جني ـ الملوكي ٢١٩: «وما صحّ خوف اللّبس غَزَوَا، ورَمَيَا، وانْتَقَضَا، لو قُلِبَتا العين لسقطتا، لسكونها وسكون ألف التثنية بعدها، فكنت تقول: غزا، ورما، وأنت تريد التثنية فيلتبس بالواحد».

(6) القَوَد: القصاص، وطول الظهر والعنق. والحَوَكة: جمع حائك. ينظر الكتاب: ٣٦٨/٢، وشرح المفصل: ١٧/١٠، وشرح الملوكي: ٢٢٣، وقد ذكر ابن يعيش أن هذه الألفاظ جاءت تنبيهاً على الأصل.

كَأْس: كَاس، وفي رَأْس: رَاس[1]، وقد قُرِئ« [بهما][2] قال الله تعالى: ﴿وَكَأْساً دِهَاقاً﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾[4].

وتُبْدَل أيضاً من التنوين في النَّصْب في حالة الوقف نحو: رأيت زيدا[5]. وكذلك من النون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَا﴾[6].

وأمّا الياء[7] فتُبْدَل من الواو إذا سَكَنَتْ وانكسر ما قبلها ما لم تكُنْ مُدْغَمة، نحو: مِيقات، ومِيعاد، والأصل فيه: مِوْقات، ومِوْعاد. وكذلك: قِيل، وسِيق، والأصل: قُوِل، وسُوِق، فنُقِلَت كسرة الواو إلى ما قبلها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإنْ كانت مُدْغَمةً لم تُبْدَل

---

(1) الملوكي: ٢٢٨، والممتع: ٤٠٤، وشرح الشافية: ٣/٣٠.

(2) زيادة يقتضيها النصّ.

(3) سورة النبأ، آية ٣٤.

(4) من الآية ١٥٠، سورة الأعراف.

وقد ذكر ابن الجزري أنّ أبا جعفر – وهو من القرّاء العشرة، يبدل الهمزة الساكنة حرف مدّ بحسب حركة ما قبلها: إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فألف. وذكر أنّ ورشاً، راوية نافع، وافق أبا جعفر على ذلك إلاّ بضع كلمات منها «رأس» و«كأس» لم يخفّفها. ثم نقل اختلاف الرواة في قراءة أبي عمرو: تخفيف الهمز أو تحقيقها، وكذلك قراءة غيره من الأئمة. ينظر النشر: ١/٣٩٠، وما بعدها.

(5) الملوكي: ٢٣٢، والممتع: ٤٠٥.

(6) من الآية ١٥، سورة العلق. قال ابن جني – الملوكي ٢٣٢: فإذا وقفت قلت: «لنسفعا». وينظر الممتع: ٤٠٨.

(7) ينظر إبدال الياء في: الكتاب: ٢/٣١٣، ٣٥٧، وشرح الملوكي: ٢٣٩، وشرح المفصل: ١٠/٢١، وشرح الشافية: ٣/٨٣، ٢٠٩.

لأنها قويت بالإدغام فتحصنت عن الإبدال نحو: اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً، واخْرَوَّطَ اخْرِوَّاطاً[١].

وتُبدل أيضاً إذا وقعت رابعة نحو: أَدْعَيْتُ، وأَغْزَيْتُ، والأصل: أَدْعَوْتُ، وأَغْزَوْتُ، فقلبت واواً لوقوعها رابعة[٢].

وتُبْدَلُ أيضاً منها إذا وقعت لاماً وانكسر ما قبلها نحو: غازِيَة، ومَحْنِيَة، والأصل: غازِوَة، ومَحْنِوَة، فقُلِبَتْ ياء لوقوعها لاماً وانكسار ما قبلها[٣].

وكذلك تُبْدَلُ أيضاً من الهمزة إذا سَكَنَتْ وانْكَسَرَ ما قبلها، نحو قولك في بِئْر: بِير، وفي ذِئْب: ذِيب[٤]، وقد قرئ بهما، قال الله تعالى: ﴿وبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿فأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾[٦].

---

(١) اخْرَوَّطَ الرجلُ: أسرع في السير. واخْرَوَّطَ الطريقُ: طال وامتد. واجْلَوَّذَ الرَّجُلُ: أسرع. وقد ذكر العلماء أن الواو المدغمة المكسور ما قبلها كـ «اجلواذ، واخرواط» لا تُقلب ياء، لأنها تحصنت بالإدغام، فصارت كالحرف الصحيح. شرح الملوكي: ٢٤٤، ٤٧٤، ٤٩٩، وشرح الشافية: ٣/٨٥.

(٢) شرح الشافية: ٣/٢١٠.

(٣) الملوكي: ٤٧٢، وشرحه ٤٧٤.

(٤) الملوكي: ٢٤٤، والممتع: ٣٧٩، وشرح الشافية: ٣/٣٠.

(٥) من الآية ٤٥، سورة الحج.

(٦) من الآية ١٧، سورة يوسف.

وقد ذكر مجاهد في السبعة ٣٤٦ أن الكسائي قرأ «الذيب» بتخفيف الهمزة، وذكر أبو زرعة في الحجة ٣٥٧، أن التخفيف قراءة الكسائي، وورش عن نافع، كما ذكر مكي تخفيف ورش له «بئر» في الكشف: ١/٨٣، ١٠٣، وفي التيسير للداني ٣٥، أن ورشاً يسهّل الهمزة في «البئر» و«الذئب» و«البئس» يفعلون، ثم قال ص ٣٦: وكان «

وأمّا الواو(١) فتُبدَل من الألف في نحو: بازل، في التصغير والتكسير: بُوَيزِل، وبَوازِل(٢). وتُبدَل أيضاً من الياء إذا سكنت وانضمّ ما قبلها ما لم تكن مُدغَمة نحو: مُوسِر، ومُوقِن، والأصل: مُيْسِر، ومُيْقِن، فقُلِبَت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها(٣). فإنْ كانت مُدغَمة لم تُبدَل لأنها قويت بالإدغام فتحصّنت من الإبدال، نحو: عُيَّل، وسُيَّل(٤). وكذلك تُبدَل أيضاً من الهمزة إذا سكنت وانضمّ ما قبلها، نحو قولك في بُؤْس: بُوس، وفي سُؤْل: سُول(٥)، وقد قُرِئ بها، قال الله تعالى: ﴿أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾(٦).

وأمّا الميم(٧) فتُبدَل من النون الساكنة إذا كان بعدها باءٌ نحو:

= أبو عمرو إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج قراءته، أو قرأ بالإدغام لم يهمز بكل همزة ساكنة، سواء أكانت فاء أو عيناً أو لاماً. كما نسب تسهيل الهمزة المتوسطة لحمزة ص٣٩. ويظهر من ذلك أن تحقيق الهمزة وتخفيفها كلتيهما جائز، قراءتان سبعيتان.

(١) ينظر إبدال الواو في: الكتاب ٢/٣٦٤، والمنصف ١/٢٢٠، والملوكي ٢٢٠، شرح المفصل ١٠/٢٩، وشرح الشافية ٣/٢١٣.

(٢) ينظر المصادر السابقة، وشرح الملوكي: ٢٥٨.

(٣) ينظر شرح الملوكي: ٤٩٨، وشرح المفصل: ١٠/٣٦.

(٤) ينظر: شرح الملوكي: ٤٩٨، وشرح المفصل ١٠/٣٦.

(٥) الممتع: ٣٦٢، وشرح الملوكي: ٢٦٥، وشرح الشافية: ٣/٣٠.

(٦) من الآية ٣٦، سورة طه.

وذكر مجاهد أنّ عاصماً كان يسهل الهمزة مثل «يوسوسه» وما أشبهها من السواكن، السبعة ١٣٦، ونقل الداني أن حمزة تفرّد بتسهيل الهمزة المتوسطة - التيسير ٣٩. وينظر ما سبق ص٤٨.

(٧) ينظر إبدال الميم في: الكتاب ٢/٣٦٤، والملوكي: ٢٨٩، والممتع: ٣٩٢، وشرح المفصل: ١٠/٣٤، وأوضح المسالك ٤/٤٠١، وشرح الشافية: ٣/٢١٦.

العَنْبَر، والشَّنْباء، فإنْ كانت متحرِّكة لم تُبْدَل نحو: الشَّنَب، والعِنَب[1].

وتُبْدَلُ أيضاً من الواو في نحو «فم»، وأصله: فَوْه على «فَعْل» بدليل قولهم في التصغير: فُوَيْه، وفي التكسير: أفواه، فحُذِفَتْ الهاء، وأُبْدِلَتْ الواو ميماً لئلَّا يبقى الاسم على حرف واحد[2].

وأمَّا النون فتُبْدَل من الواو صَنْعانيّ، وبَهْرانيّ، والأصل أنْ يُقال: صَنْعاويّ، وبَهْراويّ، كما يقال صَحْراويّ، فأُبْدِلَتْ النون من الواو، وقيل: هي بدل من الهمزة في صَنْعاء، وبَهْراء، والأكثرون على القول الأوَّل[3].

وأمَّا التاء[4] فتُبْدَل من الواو والياء على ضَرْبَيْن: مطَّرِد، وغير مطَّرِد:

فأمَّا المطَّرد فإنَّه متى وَقَعَتْ إحداهما فاء فإنَّه يجب قلبها تاء،

---

(1) تبدل النون الساكنة ميماً إذا وقع بعدها باء ـ لتقارب الصوت بين الميم والباء، مثل: شنباء، عنبر، شنبذان، إلا أن مخرج الباء مع الباء يكون من الشفتين مع الميم من الأنف ـ كالنون. أما إذا تحركت النون، فإن الحركة تكون فاصلاً بين النون والباء ولا يحدث الإبدال. ينظر الكتاب ٣١٤/٢، والمنصف ٢٢٠/١، والمقرب ٢٨٩.

(2) ينظر الكتاب: ٣١٤/٢، والملوكي: ٢٩٠، والممتع: ٣٩١، وشرح المفصل ٣٣/١٠، وأوضح المسالك: ٤٠١/٤، وشرح الشافية: ٢١٥/٣.

(3) ينظر المسألة والخلاف فيها: الكتاب ٩٩/٢، والمنصف: ١٥٩/١، والممتع ٣٩٠، وشرح الملوكي: ٢٨٥، وشرح المفصل: ٣٦/١٠، وشرح الشافية: ٢١٥/٣.

(4) ينظر إبدال التاء في: الكتاب ٣١٤/٢، والملوكي: ٢٩٢، والممتع: ٣٨٣، وشرح المفصل: ٣٦/١٠، وشرح الشافية: ٨٠/٣، ٢١٩.

نحو: اتّعد، واتّسر، والأصل: اوْتعد، واوْتسر، لأنهما من الوَعْد، واليُسْر(١).

وأمّا غيرُ المطّرد فإبدالهم التاء من الواو في نحو: تُراث، وتُجاه، وتُكَأة، وتُهَمة، وتَقِيّة، وتَيْقور، وتَوْلج.

قال الشاعر:(٢)

فإنْ يكُنْ أمسى البِلَى تَيْقوري(٣)

وقال الآخر في «تَوْلج»(٤):

مُتّخذاً من عِضَواتٍ تَوْلجا(٥)

والأصلُ فيها: وُرَاث، ووُجاه، ووُكَأة، ووُهَمة، ووَقِيّة، ووَيْقور،

---

(١) ينظر المصادر السابقة.

(٢) هو العجاج.

(٣) الشطر في ديوان العجاج: ٢٢٤، وهو في الكتاب ٢/٣٥٦، والمقتضب: ١/٦٣، والمنصف: ١/٢٢٧، ٣/٣٩، وسرّ الصناعة: ١/١٦٢، والإبدال لأبي الطيب ١/١٥٠، وشرح الملوكي: ٢٩٨، والممتع: ٣٨٤، وشرح المفصل: ١٠/٣٨، وغيرها. والتيقور: الوقار. أي: أمسى وقاري من أجل البلى وسببه، والبلى: تقادم العهد.

(٤) وهو جرير.

(٥) الشطر من أرجوزة يهجو فيها البعيث. وروايته في الديوان ١٨٧، «ضَفَوات» بدل «عِضَوات»، ويروى بالوجهين في المصادر المختلفة. والعِضَوات: جمع عِضَة، وهو شجر عظام له شوك. والضَّفوات جمع ضَفْة، وهو شجر أيضاً. ينظر المنصف: ١/٢٢٦، ٣/٣٨، وشرح المفصل: ١٠/٣٨.

ووَلَجَ، لقولك: وُرِثْتُ، وواجَهْتُ، وتَوَكَّلْتُ، وتَوَهَّمْتُ، ووَقَيْتُ، وتَوَقَّرْتُ من الوَقار، ووَلَجْتُ من الوُلوج وهو الدُّخول(١).

وكذلك أيضاً إبدالهم التاء من الواو في: بِنْت، وأُخْت، والأصل: بَنَوَة، وأَخَوَة، فأُبْدِلَتْ الواو تاءً، ولم تُجْعَل إبدالها تاء علامة للتأنيث، بل جُعِلَتْ الصِّيغة دالَّة عليه(٢). وكذلك أيضاً إبدالهم التاء من الواو في: هَنْت(٣)، لقولهم: هَنَوات(٤)، قال الشاعر:

على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتابِعُ(٥)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٥٦/٢، وسر الصناعة: ١١٨/١، والإبدال لأبي الطيب ١٤٩/١، والممتع: ٣٨٣، وشرح الملوكي: ٢٩٥، وشرح الشافية: ٨١/٣، ٢١٩.

(٢) قال ابن جنّي في سر الصناعة: ١٦٥/١، «فنقلوا «بَنَوة» و«أَخَوة»، ووزنهما «فَعَل» إلى «فُعْل» و«فِعْل»، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامهما بوزن قُفْل، وحِلْس، فقالوا: أُخْت، وبِنْت، وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث»، ثم ذكر أنّ الصيغة فيهما علامة التأنيث، قال: «وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على «فُعْل»، و«فِعْل»، وأصلهما «فَعَل»، وإبدال الواو فيهما لاماً، لأنّ هذا عمل اختصّ به المؤنّث، ويدلّ أيضاً على ذلك إقامتهم إيّاه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابنة، وبنت، فالصيغة في بنت قامت مقام الهاء في ابنة». وينظر الملوكي: ٢٩٩، ٤٠١، والممتع: ٦٢٣، وشرح المفصّل ٣٩/١٠.

(٣) في القاموس ــ هنو: يقال للمرأة: يا هَنَةُ أقبلي، وهَنْت بالفتح لغة.

(٤) في سرّ الصناعة ١٦٧/١، أنّ أصله هَنَوة. وينظر الملوكي: ٢٩٨، وشرح المفصل ٤٠/١٠، وشرح الشافية: ٢٢٥/٣.

(٥) البيت غير منسوب رغم وروده في كثير من المراجع، وصدره:

أرى ابن نزارٍ قد جفاني ومَلَّني

ينظر الكتاب: ٨١/٢، والمقتضب ٢٧٠/٢، والمنصف: ١٣٩/٣، وسر الصناعة: ١٦٧/١، والملوكي: ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٤، ٣٩٩، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٥، ٣/٦، ٤٠/١٠، ٤٤، واللسان ــ هنا. ورواه ابن الشجري في الأمالي ٣٨/٢، «متتابع»، قال: التتابع: التهافت في الشرّ، ويروى: كلُّها متتابع.

وكذلك أيضاً إبدالهم التاء من الواو في «كِلْتا»، وأصله: كِلْوا، فأُبدلت الواو تاء، وذهب بعضهم إلى أنها مبدلة من الياء[1]، كما أبدلت منها في ثنتين، لأنها من ثَنَيْتُ[2]، وفي: أَسْنَتوا: إذا أرادوا خلاف الخِصْب[3]. والذي عليه الأكثرون أنها مبدلة من الواو، لأنّ إبدال التاء من الواو أكثرُ من إبدالها من الياء، وكان حملُها على الأكثر أَوْلى من حملها على الأقلّ.

وأمّا الهاء[4] فتُبدَل من التاء التي يُؤنَّث بها الاسم في الوقف، نحو: طَلْحَهْ، وحَمْزَهْ[5]. ويُبدَل أيضاً من الهمزة في نحو قولهم في أَرَقْتُ: هَرَقْتُ، وفي إيّاك: هِيّاك[6]. قال الشاعر:

يا خالِ هلّا قُلْتَ إذْ أعطيتني

هيّاكَ هيّاكَ وحَنْواءَ العُنُقْ[7]

---

(١) ينظر: سر الصناعة: ١/١٦٧، وشرح المفصل: ١٠/٤٠، وشرح الملوكي: ٣٠٠، والمقرّب: ٢/١٧٤.

(٢) ينظر سر الصناعة: ١/١٦٩، وشرح المفصل: ١٠/٤٠، وشرح الملوكي: ٣٠٠، والمقرّب: ٢/١٧٥.

(٣) ينظر شرح المفصل: ١٠/٤٠، وشرح الشافية: ١/٢٢١، ٣/٢٢٠.

(٤) ينظر مواضع إبدال الهاء في: الكتاب: ٢/٣١٣، والملوكي ٣٠٤، والممتع ٣٩٠، وشرح المفصل: ١٠/٤٢، وشرح الشافية: ٣/٢٢٢.

(٥) الكتاب ٢/٣١٣، وشرح المفصل ١٠/٤٥، وشرح الشافية: ٢/٢٨٦.

(٦) الكتاب: ٢/٣١٣، والإبدال لابن السكيت: ٢٥، ولأبي الطيب: ٢/٢٦٩، والزجاجي: ٣٠، والممتع: ٣٩٧، وشرح المفصل: ١٠/٤٢، وشرح الشافية: ٣/٢٢٣.

(٧) البيت دون نسبة في الإبدال لابن السكيت: ٢٥، والإبدال لأبي الطيب ٢/٥٧٠، والإنصاف: ١٣١، والبيان: ١/٣٧، واللسان: (يا)، وحنا. وحنواء العنق: التي تميل عنقها من الإبل والغنم.

أراد: إيّاك إيّاك. وقال الآخر:

فهيّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ
مواردُه، ضاقتْ عليكَ المَصادِرُ(١)

أراد: إيّاك.

وتُبدَلُ أيضاً من الواو في قولهم: يا هَناهُ(١)، لأنه «فَعالٌ» من وحَيَّهلا(٢). وتُبدَلُ أيضاً من الياء في هذه، والأصل: هذي(٣).

وتُبدَلُ أيضاً من الواو في قولهم: يا هَناهُ(٤)، لأنه «فَعالٌ» من الهَنْوِ، وهو الفرَج، وأصله هَناوٌ، فأُبدِلَتْ الهاء من الواو(٥).

قال الشاعر:(٦)

وَقَدْ رابَني قولُها: يا هَنا
هُ، وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ(٧)

---

(١) ورد البيت في مراجع عديدة، ويُنسب لطفيل الغنوي، أو مضرس بن ربعيّ، ويروى «مصادره» و«المصادر». ينظر: المحتسب: ١/٤٠، والممتع: ٣٩٧، وشرح الملوكي: ٢٨٣، ٣٠٤، ٣٠٦، والإنصاف: ١٣١، والبيان: ١/٣٧، وشرح المفصل: ٨/١١٨، ١٠/٤٢، وشرح الشافية: ٣/٢٢٣، واللسان إيّا.

(٢) الكتاب: ٢/٣١٣، وشرح الملوكي: ٣١٥، وشرح المفصل: ١٠/٤٣، وشرح الشافية: ٣/٢٢٤.

(٣) الكتاب: ٢/٣١٣، وشرح الملوكي: ٣١٢، والممتع: ٤٠٠.

(٤) هو لفظ مختص بنداء غير المصرّح باسمه.

(٥) الممتع: ٤٠١، وشرح الملوكي: ٣٠٩، وشرح الشافية: ٣/٢٢٥.

(٦) هو امرؤ القيس.

(٧) البيت في المنصف: ٣/١٣٩، والملوكي: ٣٠٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٠١، وشرح المفصل: ٦/٤٨، ١٠/٤٢، ٤٣، واللسان ـ هنا، وديوان امرئ القيس: ١٦٠.

وأمّا الطاء فتُبدَل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء حرفاً من حروف الإطباق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، نحو: اصْطَبَر، واضْطَهَد، واطَّرَد، واظَّلَم، والأصل فيها: اصْتَبَر، واضْتَهَد، واطْتَرَد، واظْتَلَم، فأُبدلت التاء طاء، لأنها لمّا وقعت وهي مهموسة بعد حرف من حروف الإطباق تنافر لفظها، وثقل اجتماعهما، فأُبدلت طاءً لزوال التنافر والثِّقَل في اللفظ لموافقتها لها في الإطباق[1].

وأمّا الدال فتُبدَل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء دالاً، [أو ذالاً][2]، أو زاياً، وذلك نحو: ادَّرَأ، وادَّكَر، وازْدَجَر، والأصل: ادْتَرَأ، واذْتَكَر، [وازْتَجَر][3] فأُبدلت التاء دالاً، لأنها لمّا وقعت وهي مهموسة بعد هذه الحروف وهي مجهورة، ثقل اللفظ باجتماعهما، فأُبدلت دالاً لزوال الثِّقَل من اللفظ لموافقتها لها في الجهر[4].

---

(1) الطاء هو المقابل المفخم (المُطْبَق) للتاء: فكلاهما أسناني لثوي، شديد، مهموس، وقد أُبدلت التاء طاء بعد حروف الإطباق الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء لزوال التنافر.

ينظر: الكتاب: ٣١٤/٢، وسر الصناعة ٢٢٣/١، والملوكي: ٣١٦، والممتع: ٣٦٠، وشرح المفصل: ٤٦/١٠، وأوضح المسالك: ٣٩٩/٤، وشرح الشافية: ٢٢٦/٣.

(2) زيادة يقتضيها النص.

(3) زيادة يقتضيها النص.

(4) الدال هو المقابل المجهور للتاء: فكلاهما أسناني ـ لثوي، شديد، وقد أُبدلت التاء دالاً بعد الدال والذال والزاي، وهي أصوات مجهورة لزوال التنافر.

ينظر: الكتاب: ٣١٤/٢، وسر الصناعة: ٢٠٠/١، والملوكي: ٣٢٢، والممتع: ٣٥٦، والمفصل: ٤٨/١٠، وأوضح المسالك: ٤٠٠/٤، وشرح الشافية: ٢٢٧/٣.

وأمّا الجيم[1] فتُبْدَل من الياء، ولا يطّرد إبدالها كما اطّرد، إبدال الطاء والدال من تاء الافتعال، وإنّما [أُبدلتْ][2] منها في مواضع قليلة.

قال الشاعر:

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجْ
المطعمان اللحمَ بالعَشِجْ
وبالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجْ
يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجْ[3]

يريد: أبو عليّ، وبالعشيّ، والبرنيّ، والصيصيّ.

وقال آخر:

يا ربِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

---

(1) ينظر إبدال الجيم في: الكتاب: ٢/٢٨٨، وإبدال ابن السكيت: ٢٨، وأبي الطيب ١/٢٥٧، والزجاجي: ١٠٤، والملوكي: ٣٢٨، والممتع: ٣٥٣، وشرح المفصل ١٠/٥٠، وشرح الشافية: ٣/٢٢٩.

(2) في المخطوطة «وإنّما منها في مواضع قليلة».

(3) وردت هذه الأشطار في كثير من المصادر، ولم يُعيَّنْ الراجز، واقتصر بعض العلماء على رواية شطر منها، أو شطرين أو ثلاثة، واختلفت رواية ألفاظها في غير موضع الاستشهاد. ويستشهد بها على جواز إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف، في «علي» و«العشيّ» والبرنيّ و«الصيصي». والبَرْنيّ: نوع جيد من التمر والودّ: الوتد. والصيصي: قرون البقرة. ينظر الكتاب: ٢/٢٨٨، والإبدال لابن السكيت: ٢٨، والإبدال لأبي الطيب: ١/٢٥٧، والإبدال للزجاجي: ١٠٤، والمحتسب: ١/٧٥، وسرّ الصناعة: ١/١٩٢، والمنصف: ٢/١٧٨، ٣/٧٩، والممتع: ٣٥٣، والملوكي: ٣٢٩، وشرح المفصّل: ٩/٧٤، وشرح الشافية: ٢ /٢٧٨.

أقمر، نهات، يُنْزي وفرتجْ[1]

يريد: حجّتي، وبي، ووفرتي[2].

وحكى أبو عمرو، قال: قلت لرجل من حنظلة: مِمَّن أنت؟ فقال: فُقَيْمجْ. فقلت: مِن أيِّهم؟ فقال: مُرّجْ. يريد: فُقَيْميّ ومُرّيّ[3].

وقال الشاعر:[4]

كـأنَّ فـي أذنـابِـهـنَّ الشُّـوَّلِ
من عَبَسِ الصَّيْفِ قـرونَ الإجَّـلِ[5]

---

(1) تُروى هذه الأشطار من الرجز شاهداً على إبدال الجيم من الياء الخفيفة في الوقف، في «حجتي»، و «بي»، و «وفرتي». ولم يعيِّنوا الراجز. وقد اختلف في رواية بعض ألفاظها في غير مواضع الشاهد. والشاحج: البغل أو الحمار. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. وينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. ينظر نوادر أبي زيد: ١٦٤، وسر الصناعة: ١/١٩٣، والمحتسب: ١/٧٥، والإبدال لابن السكيت: ٢٩، ولأبي الطيب: ١/٢٦٠، والملوكي: ٢٢٩، والممتع: ٣٥٥، وشرح المفصل: ١٠/٥٠، وشرح الشافية: ٣/٢٨٧.

(2) كتب على جانب الصفحة: «والشحيج: صوت البغال والحميره».

(3) ينظر إبدال ابن السكيت: ٢٨، ولأبي الطيب: ١/٢٥٩، والمفصل ١٠/٥٠، والممتع: ٣٥٣، وشرح الملوكي: ٢٣٠.

(4) هو أبو النجم العجلي.

(5) ورد الشطران في مواضع كثيرة، منها: الإبدال لابن السكيت: ٢٩، ولأبي الطيب: ١/٢٥٩، وسر الصناعة: ١/١٩٣، والمحتسب ١/٦١، ٧٦، والملوكي: ٢٢٩، ٢٣١، والممتع: ٣٥٤، وشرح الشافية: ٣/٢٢٩، وشرح المفصل: ١٠/٥٠، واللسان - عبس - أجل. قال ابن منظور: «ويروى: «الأيل». وهو في أرجوزة أبي النجم- ٦٣ (الطرائف الأدبية) برواية «الإيَّل»، وعليه لا شاهد فيه. والشُّوَّل: جمع شائل، من: شالت الناقة بذنبها للِّقاح: رفعته. والعَبَس: ما يتعلق بأذناب الإبل من أبوالها. والإجَّل: جمع إجْل، وهو القطيع من بقر الوحش.

يريد: الأيل. وقال الآخر:

حتّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا[1]

يريد: أمْسَتْ وأمْسَى. وقال الآخر:[2]

يُطيرُ عنها الوَبَرَ الصُّهابِجَا[3]

يريد: الصُّهابِيَّ[4]. وهذا كلّه قليل لا يُقاسُ عليه[5].

---

(1) الشطر في المحتسب: ١/٧٤، وسر الصناعة: ١/١٩٤، والممتع: ٣٥٤، والمقرب: ٢/١٦٥، والمفصّل: ١٠/٥٠، وشرح الشافية: ٣/٢٣٠، وقال ابن جني في سر الصناعة: يريد: أمْسَتْ وأمْسَى.

(2) هو هميان بن قحافة السعدي.

(3) الشطر في الإبدال لابن السكيت: ٢٨، ولأبي الطيب: ١/٢٦٠، وسرّ الصناعة ١/١٩٣، والممتع: ٣٥٤، واللسان ـ صهب وصهبج. والصُّهابي من الصُّهْبة: وهي الشُّقرة.

(4) قال في اللسان ـ صهب: يريد: الصهابيّ، فخفّف وأبدل.

(5) يلاحظ هنا أنّ المؤلف ـ كغيره من علماء العربية ـ تحدث عن إبدال الجيم والهاء، وتختلف أقوال العلماء في هذه الظاهرة، فمنهم مَنْ ذكر أنها تُبدل من الياء المشددة في الوقف، ومنهم من يرى أنها تبدل في غير الوقف، ومنهم من ذكر أنها تبدل من الياء المخففة أيضاً، كما اختلفوا في نسبة هذه الظاهرة إلى القبائل العربية، وفي اطّرادها وعدمه والشواهد سبقت تبين أنها أُبدلت من الياء مشددة ومخففة، في الوقف وغيره. ومن أقوال العلماء في ذلك قول سيبويه ـ الكتاب ـ ٢/٢٨٨: وأمّا ناس من بني سعد، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف. وقال ابن السكّيت الإبدال ٢٩: وبعض العرب إذا شدّد الياء جعلها جيماً. وقال ابن جني ـ الملوكي ٣٢٨: تبدل الجيم من الياء بدلاً غير مطّرد. وقال ابن يعيش ـ شرح الملوكي ٣٣١: غير الوقف محمول على الوقف. وقال ص ٣٣٢: وهذا الإبدال شيء يحفظ ولا يقاس عليه لقلّته، وخروجه عن نظائره. وقال ابن عصفور ـ الممتع ٣٥٤: «وهو مطّرد في الياء المشدّدة، وغير مطّرد في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السّماع.

فصلٌ في
معرفة التغيير بالحركة والسُّكون(1)

وذلك يكونُ في مضارعِ كلِّ فعلٍ مُعتلِّ العين، نحو يقومُ، ويبيعُ، ويخافُ، ويَهابُ، والأصل: يَقْوُمُ، ويَبْيِعُ، ويَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، نُقلتْ الضمة والكسرة [والفتحةُ](2) إلى ما قبلها، فذلك تغيير بحركة وسكون(3)، وقُلِبَتْ الواو والياء في يَخْوَفُ ويَهْيَبُ ألفاً لتحركها [في الأصل](4) وانفتاح ما قبلهما الآن.

وكذلك كلُّ فعلٍ من هذه الأفعالِ لحقتهُ الزيادةُ، نحو أقامَ يُقيمُ، وأرابَ يُريبُ، والأصل: أَقْوَمَ يُقْوِمُ، وأَرْيَبَ يُرْيِبُ، فنُقِلَتْ فتحة الواو والياء في أَقْوَمَ وأَرْيَبَ إلى ما قبلهما، وقُلِبَتا ألفاً لتحركهما في الأصل،

(1) ورد العنوان في المخطوطة: «فصل في معرفة التغيير والحركة والسكون»، وما أثبت الصواب. وقد عقد ابن جنّي فصلاً في الملوكي بعنوان «التغيير بالحركة والسكون»، شرح الملوكي 444. وينظر أوضح المسالك: 4/402.
(2) زيادة يقتضيها النص، وهي في الملوكي 444.
(3) قال ابن جنّي: فذلك تحريك ساكن، وتسكين متحرك.
(4) زيادة يقتضيها النص، وقد أثبتها المؤلف في كل العبارات المشابهة لها.

وانفتاح ما قبلهما الآن. فأما قولهم: أَجْوَدَت، وأَطْيَبْتُ، وأَغْيَلَتْ المرأةُ، فعلى الأصلِ على خلاف القياس[1]، ونُقِلَتْ الكسرةُ من الواو والياءِ في يُقْوِم ويُرْيِب إلى ما قبلهما، وقُلِبَتْ الواوُ ياء[2] لسكونها وانكسار ما قبلها.

وكذلك المصدرُ نحو إقامَة وإرابَة، وأصله: إقواماً وإرياباً، فنقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما، وقُلِبَتَا ألفاً لتحرّكهما في الأصل، وانْفتاح ما قبلهما الآن، فاجتمعتْ ألفان: الألف المنقلبة، والألف الزائدة، والألفان ساكنان، وساكنان لا يجتمعان، فحُذِفَتْ الألفُ الزائدة لالتقاء الساكنين وعُوِّضَتْ منها التاءُ التي تَكُون في المرّة الواحدة[3].

وكذلك اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واسْتَرابَ يَسْتَرِيبُ، والأصل: اسْتَقْوَمَ يَسْتَقْوِمُ، واسْتَرْيَبَ، يَسْتَرْيِبُ، فنُقِلَتْ فتحةُ الواو والياء من اسْتَقْوَمَ واسْتَرْيَبَ إلى ما قبلهما، وقلبتا ألفاً لتحرّكهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن[4].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٢، والمنصف ٢٧٦/١، وشرح الشافية: ٩٦/٣، والممتع: ٤٨٢، قال ابن عصفور: وشذّ من «أَفْعَلَ»: أَطْيَبَ، وأَجْوَدَ، وأَغْيَلَت المرأةُ، وأَطْوَلَتْ أي: جاءت على الأصل دون إعلال.

(٢) في «يقوم».

(٣) ذكر ابن جنيّ في المنصف ٢٩١/١، أنّ أصل «إقامة»: إقْوامة، فنُقِلَتْ الفتحةُ من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، وبعدها ألفُ «إفْعالة»، فحُذف إحدى الألفين، والمحذوف الألف الأولى عند الأخفش، والثانية عند الخليل، وكذلك «إرابة» أصلها «إريابة»، ففُعِل بها ما فُعِل بـ «إقامة». وينظر الملوكي: ٣٥٥.

(٤) ينظر الممتع ٤٧٩، والملوكي: ٤٤٤.

فأمّا قولهم: اسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَت الشاةُ، واسْتَرْوَحَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَحْوَذَ، قال الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1] فعلى الأصل، على خلاف القياس[2] ـ ونُقِلَتْ الكسرةُ من الواو والياء في يَسْتَقْوِمُ ويَسْتَرْيِبُ إلى ما قبلهما، وقُلِبَتْ الواو ياءً[3] لسكونها وانكسار ما قبلها. وكذلك المصدر نحو اسْتِقامة واسْتِرابة، وأصله: اسْتِقْواماً واسْتِرْياباً، ففعلوا فيه ما فعلوا في مصدر أقام وأراب.

وكذلك أيضاً كلُّ فِعْلٍ كانت عينُهُ ولامُهُ من جنس واحد، فإنّه يُسكّن الأوّل ويُدغم في الثاني[4] نحو: رَدَّ يَرُدُّ، وعَضَّ يَعَضُّ، ولَبَّ يَلَبُّ، والأصل: رَدَدَ يَرْدُدُ. وعَضِضَ[5] يَعْضَضُ، ولَبِبَ يَلْبَبُ[6]، فأُسْكِنَ الأوّل وأُدْغِمَ في الثاني، إلّا أنّ الحركة في الماضي حُذِفَتْ حذفاً

---

(1) من الآية ١٩، سورة المجادلة.

(2) أشار ابن جنّيّ إلى أنّ تصحيح «اسْتَحْوَذَ» وأخواته دون الإعلال ممّا يؤكّد اعتصام العرب بإخراج ضَرْبٍ من المعتلّ على أصله، وأنّه إنّما جُعِلَ تنبيهاً على الباقي، ومحافظةً على إبانة الأصول المُغَيَّرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية. المنصف ٢٧٧/١. وينظر: الكتاب: ٣٦٢/٢، والممتع: ٤٨٢، وشرح الشافية: ٩٦/٣.

(3) في «يَسْتَقْوِمُ».

(4) قال ابن جنّيّ ـ الملوكي ٤٥٠: كلّ فعل كانت عينه ولامه من موضع واحد فصاحبه مُدْغَم لا غير إن كان ثلاثياً، وذكر أنّ علّة ذلك ثقل اجتماع حرفين متحركين من موضع واحد، فأُسكن الأول منهما وأُدغم في الثاني. وينظر: المقتضب: ١٩٧/١، وأوضح المسالك: ١٠٨/٤.

(5) كسمع ومنع ـ القاموس عضّ.

(6) في القاموس ـ لبّ: وقد لَبِبْتَ بالكسر والضم تَلَبُّ لَبابة، وليس فَعُلَ يفعَل سوى لَبُبْتَ بالضم، تَلَبُّ بالفتح.

ولم تُنقل إلى ما قبلها لأنه متحرِّك، وفي المضارع نُقلت إلى ما قبلها لأنه ساكن[1].

وكذلك أيضاً حُكْمُ ما زاد على ثلاثة أحْرُف إذا التقى فيه حرفان متحركان من جنس واحد، إلاّ أنْ تكونَ الزيادةُ للإلحاق نحو جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، فإنّه لا يجوزُ أنْ يُسَكَّنَ الحرفُ الأوّل ويُدْغَم في الثاني وإنْ التقى حرفان متحركان من جنس واحد، لأنه يؤدّي إلى نقض الغرض من الإلحاق، لأنّ الغرض منه أن يكون لفظُ الملحق مطابقاً للفظ المُلْحَق به، وذلك يُنْتَقَضُ بالتسكين والإدغام.

---

(١) ذكر ابن جنّي في الملوكي ٤٥١، أن المضارع تُنقل فيه الحركة من المثل الأول، ثم يُدْغم في الثاني. قال: فذلك أيضاً تسكين متحرك وتحريك ساكن.

(٢) قال ابن جنّي: فإنْ تجاوز الماضي ثلاثة أحرف أُدغم أيضاً، إلاّ أن يلحقه التغيير بالحركة والسكون ما لم يكن مُلْحَقاً. وقال ابن يعيش: فإن كان أحدُ المِثْلين مزيداً للإلحاق، نحو «شَمْلَل»، و «جَلْبَبَ» لم يجز الإدغام، لأن الباء الثانية في «جلبب»، واللام الثانية في «شملل» كُرِّرت للإلحاق ببناء «دَحْرَجَ» و «سَرْهَفَ»، فلو أُدغم لزال الإلحاق وبطلت الموازنة، فينتقض الغرض المطلوب من تكرير الحرف. شرح الملوكي: ٤٥٠، ٤٥٣، وينظر المقتضب: ١٩٧/١، والممتع: ٦٣٥، وأوضح المسالك: ٤٠٩/٤.

فصلٌ في
معرفة الإدْغام(١)

وهو على ضَرْبَيْن:

- إدغام حرف في مثله.
- وإدغام حرف في مقاربه.

فإدغام حرف في مثله نحو ما قلّمْنا من التغيير بالحركة والسكون، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، وعَضَّ يَعَضُّ، ولَبَّ يَلُبُّ، وما أشبه ذلك.

وأمّا إدْغام حَرْف في مُقارِبه فنحو إدغام القاف في الكاف نحو:

---

(١) هذا الفصل معقود للحديث عن إدغام حرف (صوت) في مقارب له، وله بحث واسع في كتب القراءات والصرف. ويشترط في هذا الإدغام أن يكون بين الحرفين المدغمين اشتراكٌ، إمّا في المخرج أو في الصفات، فيتحوّل أحد الصوتين إلى الآخر ليصبح بينهما مماثلة، ويدغمان في بعضهما كما يحدث في إدغام حرف في مثله. قال الزمخشري ـ شرح المفصل ١٠/١٣١: «وإذا رُمِتَ إدغام الحرف في مقاربه فلابدّ من تقلبه قلبه إلى لفظه ليصير مثلاً له، لأنّ محاولة إدغامه فيه كما هو محال، فإنْ رمتَ إدغام الدال في السين في قوله عزّ وجلّ ﴿يكاد سنا برقه﴾ (النور ٤٣)، فاقلب الدال أولاً سيناً، ثم أدغمها في السين...». ينظر الكتاب ٢/٤١١، والمقتضب: ١/٢٠٧، وأسرار العربية: ٤١٨، والممتع ٦٣٣، وشرح الشافية: ٣/٢٨٦، والنشر ١/٢٨٦.

الحقْ كَلَدَةً، والكاف في القاف نحو: انْهَكْ قَطَنًا(1). والغين في الخاء نحو: ادْمَغْ خَلَفًا، والخاء في الغين نحو: اسْلَخْ غَنَمَكَ(2). والباء في الميم نحو: اصْحَبْ مَطَرًا. ولا تُدْغَمُ الميمُ في الباء، لأنَّ الباء أنقص صوتًا من الميم، فلو أُدْغِمَتْ فيها لَذَهَبَتِ الغُنَّةُ منها(3). وكذلك تُدْغَمُ اللام في الراء نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾(4)، ولا تُدْغَمُ الراء في اللام، لأنها

---

(1) القاف والكاف من أصوات أقصى الفم ـ كما وصفها علماء العربية، والقاف أعمق مخرجاً، والكاف أقرب إلى الفم (القاف لهوي، والكاف طبقي)، فمخرجاهما متجاوران. أما القاف فصوت مجهور شديد (انفجاري) والكاف مهموس شديد. فقلب أحدهما إلى الآخر ـ للتقارب في المخرج والصفات ـ أمرٌ حادث في اللغة، وقد ورد في القراءات القرآنية. ينظر السبعة لمجاهد: ١١٨، والتيسير للداني: ٢٢، والنشر: ١/٢٩٣، والكتاب ٢/٤١٤، والمقتضب: ١/٢٠٩، والممتع: ٦٨٥، وشرح المفصّل: ١٠/١٣٨، وشرح الشافية: ٣/٢٧٨.

(2) الخاء والغين من الأصوات الحلقية (طبقيان)، وهما رخوان (احتكاكيان)، إلّا أن الخاء مهموس، والغين مجهور. فإدغامهما ممكن لتقاربهما. ينظر: الكتاب: ٢/٤١٣، والمقتضب ١/٢٠٩، والممتع: ٦٨٣، وشرح الشافية: ٣/٢٧٧، وشرح المفصل: ١٠/١٣٧.

(3) الباء والميم صوتان شفويّان: والباء مجهور شديد، والميم أنفي مجهور متوسط، وقد ورد إدغام الباء في الميم في اللغة، وفي القراءات. أما إدغام الميم في الباء فذكر العلماء عدم جوازه، قال سيبويه ـ الكتاب ٢/٤١٢: «والميم لا تدغم في الباء، لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم «العنبر»، فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة». وقال المؤلف أبو البركات في «أسرار العربية» ٤٢٥: «وإنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء، لأن الميم فيها زيادة صوت وهو الغنّة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها، بخلاف الباء، فإنها ليس فيها غنّة تذهب بالإدغام». وقال ابن الجزري ـ النشر ١/٢٩٤: «والميم تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفاً لتوالي الحركات، فتخفى إذ ذاك بغنّة...) وقد عبّر بعض المتقدمين عن هذا الإخفاء بالإدغام، والصواب ما ذكرته».

(4) من الآية ١٤ ـ سورة المطففين. والإدغام قراءة غير حفص، الذي يسكت على اللام، فلا يدغمها في الراء. ينظر السبعة: ١١٦، ١٢٠، ٦٧٥، والتيسير: ٢٢٠، والكشف: ١/١٥٨.

أنقصَ صوتاً منها، فلو أدْغمتَ لذهب التكرير منها(١)». وكذلك كلّ حرْف لا يُدْغم فيما هو أنقصُ منه صوتاً لما فيه من الإجحاف به. فأمّا ما رُوِيَ عن أبي عمرو من إدغام الرّاء في اللام في نحو قوله تعالى: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خطاياكم﴾(٢) فالعلماء ينسبون اللفظ من ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعلّ أبا عمرو أخفى الراء فتوهّم الراوي ذلك إدغاماً(٣).

وتُدْغم لام المعرفة في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والضاد، والشين، نحو: النّاصر، والرّاغب، والدّاعي، والتّائب،

---

(١) اللام: لثوي جانبي مجهور، والراء: لثوي ترددي مجهور. فاللام تدغم في الراء باتفاق. أما الراء في اللام فمنع إدغامها سيبويه وبعض العلماء، وتابعهم المؤلف ذكر سيبويه ٢/٤١٢ أن الراء لا تدغم في اللام لأن الراء تفشّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ماليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يكرر. وقال المؤلف مثل ذلك ـ أسرار العربية ٤٢٥. وينظر سر الصناعة ١/٢٠٦.

وقال مكي في الكشف ١/١٥٧ إنه في اللام الراء قبيح عند سيبويه والبصريين، لأنك تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام فتضعف الحرف، وأدغمه أبو عمرو وحده، والإظهار أقوى وأحسن». وقال ابن الجزري ـ النشر ١/٢٩٢: «والراء تدغم إذا تحركت في اللام بأي حركة تحركت هي ...». وينظر: السبعة ١٢١، والتيسير ٢٧.

(٢) من الآية ٥٨، سورة البقرة.

ذكرت في التعليق السابق حكم إدغام الراء في اللام. أمّا «توهيم» ابن الأنباري هنا لراوي قراءة أبي عمرو مجاراة للنحويين فلا يصحّ، فأبو عمرو أحد القراء السبعة، وفصاحته لا خلاف فيها، وهذه القراءة مروية عنه لا سبيل للطعن فيها: قال مجاهد ـ السبعة ١٢١: «وكان أبو عمرو يدغم الراء في اللام تحركت أو سكنت». وقال الداني ـ التيسير ٢٧: «والراء أدغمها في اللام إذا تحرّك ما قبلها». ويلاحظ أن المؤلف كرر توهيمه لقراءة أبي عمرو في «أسرار العربية ٤٢٦». وينظر التعليق السابق، وسر الصناعة ١/٢٠٦، حيث منع ابن جني إدغام الراء فيما بعدها. وردّ قراءة أبي عمرو!!

والصَّادق والطَّابع، والزَّاهد، والسَّاهر، والظَّافر، والثَّابت، والذَّاكر، والضَّامر، والشَّاكر، وما أشبه ذلك، ولا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام، لمقاربتها لهنّ، وكثرة دورها في الكلام[1].

ومما يجري مَجْرَى المِثْلَيْن في جواز الإدغام وإن لم يكونا مِثْلَيْن ولا متقاربين ـ الياءُ والواوُ إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن، فإنه تُقلَبُ الواوُ ياءً، وتُدْغَم في الياء، وذلك نحو: سَيِّد، وهَيِّن، ومَيِّت، والأصل: سَيْوِد، وهَيْوِن، ومَيْوِت، لأنه من السَّواد، والهَوان، والموت، إلاّ أنّه لمّا اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء[2].

وكذلك قولهم: طَوَيْتُ طَيّاً، ولَوَيْتُ لَيّاً، وشَوَيْتُ شَيّاً، والأصل:

---

(١) اللام صوت لثوي جانبي مجهور، وهو يدغم في الحروف المذكورة لمقاربتها للام في المخرج، فهي أصوات أسنانية، أو أسنانية لثوية، أو لثوية. وقد عرف علماؤنا القدامى هذه الظاهرة، فمن ذلك قول سيبويه ـ الكتاب ٤١٦/٢: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف: أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان (الضاد والشين)، فلمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز فيها إلاّ الإدغام». فالتقارب في المخارج، وكثرة لام المعرفة، واتصالها بالاسم كثيراً كأنها بعض حروفه جعل اللام تفنى في هذه الأصوات. أما الأصوات الأخرى التي لا تدغم معها اللام فهي أصوات بعيدة في المخرج عن اللام. ينظر المقتضب: ٢١٣/١، وأسرار العربية ٤٢٦، والممتع: ٦٩٢، وشرح المفصل: ١٤٦/١٠، وشرح الشافية: ٢٧٩/٣.

(٢) ينظر الملوكي: ٤٦١، والإنصاف: ٤٦٩، وشرح المفصل: ٩٤/١٠.

طُوْيا، ولُوْيا، وشُوْيا، إلاّ أنّه لمّا اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قُلِبَتْ الواوُ ياء، وأُدغِمَتْ الياء في الياء[1].

وإنّما أُجْرِيَت الياءُ والواو، إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ ـ مُجْرى المِثْلَيْن في وجوب الإدغام لاشتراكهما في المدّ، والرِّدْف، والإِقواء[2]. فلمّا اشتركا في هذه الأشياء نُزِّلا مَنْزِلَةَ المِثْلَيْن في إدغام أحدهما في الآخر بقَلْبِ الواوِ ياءً، وإنّما كان قَلْبُ الواو إلى الياء أَوْلى من قَلْبِ الياء إلى الواو، لأنّ الياء أخفُّ من الواو، فلمّا وَجَبَ قَلْبُ أحدهما إلى الآخر، كان قَلْبُ الأثقلِ إلى الأخفِّ أَوْلى من قَلْبِ الأخفِّ إلى الأثقلِ[3].

* * *

تمّ الكتاب

ولله الحمدُ والمِنّةُ على تمامِ النِّعْمَة

ونسألُ من اللهِ العِصْمَة

---

(1) ينظر سرّ الصناعة: 1/98، 99، وشرح الملوكي: 466.

(2) الرِّدف في قافية الشعر: الألف، أو الواو، أو الياء السواكن قبل حرف الرويّ بلا فاصل بينها. والواو والياء يجتمعان ويتناوبان في القصيدة الواحدة. أما الإقواء، وهو من عيوب القافية ـ فهو المخالفة في قافية القصيدة من ضم إلى كسر. وقد جعل المؤلف هذه الأمور الثلاثة ـ وهي كون الواو والياء من حروف المدّ، وكونها يتبادلان قبل رويّ القصيدة، وأنّ الشاعر يخالف القافية من الضم إلى الكسر ـ جعل هذه الأمور مما نَزَّل الواو والياء منزلة المثلين.

(3) قال ابن يعيش ـ شرح الملوكي 463: وإنّما جُعِلَ الانقلاب إلى الياء متقدّمة كانت أو متأخرة لوجهين: أحدهما أنّ الياء من حروف الفم، والإدغام في حروف الفم، أكثر منه في حروف الطرفين. والوجه الثاني أنّ الياء أخفّ من الواو، فهربوا إليها لخفّتها.

الفهارس

فهرس الألفاظ(*)

(*) يشمل الألفاظ التي وردت في الكتاب مما تحدّث المؤلف عن وزنه، أو ما فيه من زيادة، أو ما طرأ عليه من إعلال أو حذف أو إدغام. والألفاظ مرتبة على حروف المعجم دون النظر إلى اشتقاقها ودون مراعاة للزوائد.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأشعار

بين الأشج وبين قيس، باذخ	بخ بخ لوالده وللمولود	٤٢
وقد رابني قولها: يا هناه	ويحك ألحقت شراً بشر	٥٤
(علياً علقت الصوت منها وأطفأت)	مصابيح شبت بالعشاء وأنور	٤٥
فهيهات والأمر الذي إن توسعت	موارده، ضاقت عليك المصادر	٥٤
(أرى ابن نزار قد جفاني وملني)	على هنوات شأنها متتابع	٥٢
يا خال هلا قلت إذ أعطيتني:	هياك هياك وحنواء العنق	٥٣
(زهير إذ يشب القذال فإنه)	رب هيضل لجب لففت بهيضل	٤٢
هويت السمان فشيبنني	وقد كنت قدماً هويت السمانا	٣٦

فهرس الأرجاز

خالي عويف وأبو علج
المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة فلق البرنج ٥٦
يقلع بالود وبالصيصج
يا رب إن كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرتج ٥٦
شنجاً من عضوات تولجا ٥١
حتى إذا ما أمسجت وأمسجا ٥٨
يطير عنها الوبر الصهابجا ٥٨
إن الفرو جلا ضراجا
ذا قبة مفلوطة أمراجا ٤١
فهن يخشن لمسى الليل تستغوري ٥١
كأن في أنيابهن القرنفل
من قبس الغيف قرون الإجل ٧٥
إن مع اليوم أخاه غدوا ٤١

فهرس الأعلام

مراجع التحقيق

- الإبدال لابن السكيت - القلب والإبدال.
- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٠م.
- الإبدال والمعاقبة والنظائر، للزجاجي، تحقيق عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٢م.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧م.
- الأمالي، لابن الشجري، مطبعة حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٤٩هـ.
- ابن الأنباري وكتابه الإنصاف، للدكتور محيي الدين توفيق، جامعة الموصل، ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة حجازي، القاهرة ١٩٥٣م.
- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة، ١٩٧٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٤م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، دار الكتب القاهرة، ١٩٧٠م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٩م.
- التيسير لأبي عمرو الداني، تحقيق أوتوبرتزل، استانبول ١٩٣٠م.
- الحجة في القراءات السبع لأبي زرعة ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٧٩م.
- الدرر المبثّثة في الغرر المثلثة (المثلث المتفق المعاني) للفيروز أبادي، تحقيق د. علي حسين البواب، دار اللواء، الرياض ١٩٨١م.
- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ديوان جرير. تحقيق نعمان محمد أمين ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٩٤٨م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- شرح الشافية للرضيّ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة الأميرية، القاهرة.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.
- الصبح المنير، شعر أعشى همدان، تحقيق رودلف جاير، لندن ١٩٢٧م.
- الطرائف الأدبية (أرجوزة أبي النجم) تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.
- فهرس معهد المخطوطات المصورة، جامعة الدول العربية، إعداد فؤاد سيّد، القاهرة ١٩٥٤م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة المصرية، القاهرة ١٩٣٥م.

- القلب والإبدال، لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي)، تحقيق أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- الكتاب لسيبويه، بولاق، ١٣١٦ هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٤ م.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، وكالة المعارف، استانبول ١٩٤٥ م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار لسان العرب، بيروت.
- المحتسب لابن جني، تحقيق د. علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٩ م.
- المفصل للزمخشري، (ينظر شرح المفصل).
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١ م.
- الملوكي في التصريف، لابن جني، (ينظر شرح الملوكي).
- الممتع، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠ م.
- المنصف (شرح التصريف للمازني)، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، حلبي، القاهرة ١٩٥٤ م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، التجارية، القاهرة.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري بعناية سعيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٤ م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

فهرس محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة

معرفة التغيير بالحركة والسكون

معرفة الإدغام

الفهارس